

البطالة نتاج طبيعى لسوء التخطيط

العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب

(دراسة تحليلية وميدانية)

استخدام الاستراتيجيات الضريبية فى احداث التكيف الهيكلى لتحديث مصر

مالية • اقتصادية • عامة • تصدر شهرياً • العدد ٤١٣ • شهر سبتمبر • ٢٠٠٣ • السعر ١٥٠ قرشاً

شركة مصر / إيران للغزل والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميرانكس)

تأسست فى ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالى الاستثمارات بحوالى (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميرانكس المدفوع (٥٤٫٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالآتى:-

٥١٪ للجانب المصرى ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومى.

٤٩٪ للجانب الإيرانى ويمثلها
الشركة الإيرانية للإستثمارات الأجنبية.

- الأنشطة الرئيسية لميراتكس هى إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزى مسرح وممشط، مفرد ومزوى، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرر على كونزو شلل.
- قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.
- يقدر الإنتاج السنوى بحوالى ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

- مصنع الغزل الرفيع:-
الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن
الإنتاج = ٢٦٠٠ طن
الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٣ إنجليزى

- مصنع الغزل المتوسط:-
الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن
الإنتاج = ٥٣٥٠ طن
الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣١ إنجليزى

- مصنع الغزل السميك:-
الطاقة = ٣٢٠٠ روتر
الإنتاج = ٢٥٠٠ طن
الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣ إنجليزى

- تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق اوروبا الغربية (المانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، اسبانيا، انجلترا، ايطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)



علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً
العدد ٤١٣ - سبتمبر ٢٠٠٣ م

في هذا العدد

صفحة

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

الإشتراكات

- الاشتراكات السنوية ١٨ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى فى جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية ١٥٠ قرشاً

سوريا	٥٠ ل.س	ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة	السودان	٤٠ جنيهاً
العراق	١٠٠٠ فلس	الجزائر	٥ دينارات
الأردن	١ دينار	الكويت	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات	دول الخليج	١٠ درهم

١١ شارع ميريت باشا - ميدان التحرير - القاهرة تليفون : ٥٧٤٤٦٣٠ - ٥٧٤٢١٩٠ فاكس : ٥٧٥٠٤١٩

كلمه العدد

البطالة نتاج طبيعى لسوء التخطيط

ظاهرة البطالة أصبحت من الخطورة بحيث فرضت نفسها على الساحة منذ سنوات ولقد استفحل أمرها فى السنة الأخيرة وأصبحت البيوت مملوءة بالعاطلين من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية التجارية والصناعية والزراعية ـ فالمجال محدود أمام الجميع فى ظل تنمية محدودة وقرارات دولة عشوائية لا تراعى البعد الاجتماعى والترابط بين الاحتياجات وما يتم عرضه فى سوق البشر ، الحكومة لا تعرف لها سياسة ولكنها تعمل من خلال تكليفات سيادية دون أن يكون لها خطاً معلن وسياسة واضحة تربط الموضوعات والمشاكل بعضها البعض بدلاً من التخبط الواضح فى السياسات ذات الأثر الاقتصادى السلبى وما يتبعها من مردود اجتماعى خطير أننا أمام عدد من السياسات وعدد من مراكز السلطة تختلف بل وتتناقض بعضها البعض ليس فيها من مصلحة الأمة أو المصلحة العامة فى شئ بقدر ما تتنازعها أهواء شخصية وتربيطات فئوية ودفاع عن حقوق مكتسبة عبر سنوات طويله لا يريد البعض التخلى عنها ـ التناسق والتنسيق مفقود بين قرارات وقوانين الدولة البعض منها فى الأدراج منذ سنوات مثل قانون الشاغلين وقانون الاحتكار وقانون الشيك الذى أوقف العمل به لعدم مواءمته للظروف الاقتصادية السائدة وهناك الكثير من القرارات والقوانين البعض منها كان له ضرورة ويجب صدوره مصاحب لقرار تعويم الجنيه مثل قانون الاحتكار وقانون التمويل العقارى لماذا لم يصاحب قانون الشاغلين والدراسة تكون شاملة داعمة لمشكلة الإسكان والسكان .

أحمد عاطف عبدالرحمن

مازالت الحكومة بلا برنامج مثل سابقتها ولكن مؤسسات الدولة التشريعية و التنفيذية ينتظرون دائماً ليعرفوا تكليفات الرئاسة فهذا عبء مضاعف على رئيس الجمهورية بجانب إدارة سياسة الدولة الخارجية فالعبء الداخلى يجب أن تتولاه الحكومة من خلال خطة عمل متناسقة ومن خلال برامج يعاد تنظيمها حتى تكون هناك حكومة وتكون لها سياسة واضحة أو سياسه دوله كما هو معروف فى العالم المتحضر بناء على خطة مدروسة ومترابطة وليس من خلال حزب فى ظل حياة

حزبية هولامية والتى يسيطر عليها نظام الحزب الواحد الذى يملك كل شئ وأحزاب هزيلة تعطى بالايحاء بأن هناك حياة حزبية تعبر عن أرآء شعب ولكن لا تحمل منها سوى الاسم فقط .

البطالة ظاهرة نابعة من سوء الإدارة وعدم الترابط داخل الحكومة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى وبين إحتياجات القطاع الصناعى والخدمى والكل يتسائل على أى دراسة صدر قرار إنشاء هذا الكم الهائل من الجامعات والمعاهد الحكومية وغير الحكومية والتى أخذت شكلاً تجارياً خطيراً - جميع هذه الجهات تقذف بحمم من البشر إلى الشوارع بالإضافة إلى سياسة البنوك فى علاج المتعثرين الفاشلة ومازالت أزمة الكساد والركود مستمرة منذ أربع سنوات وهى تقذف هى الأخرى بحمم من العمال وأسرهم إلى الشوارع بعد غلق الكثير من المصانع إما للمصادرة أو دخول أصحابها إلى السجون .

الأمر خطير ويدل على التخبط ويؤكد أن الكل يسير فى اتجاه مضاد للأخر ولا توجد سياسة مترابطة بين الوزارات وانسجام تام يعالج هذه المشكلة الخطيرة التى تثيرمزيد من التساءل كم عدد الكليات النظرية فى مصر وهل يعمل كل من تخرج منها فى تخصصه إن هناك ظاهرة جديدة هى الأمن الخاص والذى امتص عدداً كبيراً من العاطلين من حملة المؤهلات العليا من تلك الكليات والمعاهد التى دخلوها بأعلى المجاميع وهل هذه النهاية لهذا الجهد والإنفاق لأولياء الأمور ليجدوا أولادهم فى آخر المطاف بلا عمل إن لم يكن عمل هزيل لا يحتاج إلى مؤهلات ولكن إلى عضلات مثل نظام العسكر المنتشر حالياً فى كل مكان .

إن الحزب أو الحكومة فى حاجة إى إعادة تنظيم وترتيب للبيت المهلهل من خلال برنامج ترتبط به سياسة التعليم مع سياسة التصنيع مع هيئة الاستثمار مع جمعيات رجال الأعمال مع الاتحادات الصناعية والتجارية ـ دراسة شاملة لاحتياجات الدولة بدلاً من تخريج شباب لا ذنب لهم فيما هم فيه من بطالة ليس أمام البعض منهم سوى التحول أو التحويل أو التأهيل من عمل إلى عمل آخر .

إنها ليست سياسة التعليم ولكنها فوضى السياسات وانعزالية كل وزارة عن الأخرى دون تنسيق لسياسة عامة للحكومة .

البطالة خطر داهم إذا لم تصحوا الحكومة لايجاد حلول متوازية فى جميع الجهات فيما يتعلق بالتعليم وأيضاً بالنسبة للعمال وسياسات البنوك بالنسبة للصناعة والتجارة فى ظل مرحلة الكساد والركود وغيرها من العقبات وحسب متطلبات سوق العمالة .

سيكون الدمار شاملاً ويحتاج إلى علاج لمدد طويلة لا يعرفها ولا يعرف مداها إلا الله تعالى.

العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب

(دراسة تحليلية وميدانية)

إعداد دكتور / **محمد عباس بدوى**

أستاذ المحاسبة والضرائب ـ عميد كلية التجارة بدمنهور

مقدمة البحث : -

أصبح من الشائع حالياً أن يستعين عدد كبير من ممولى الضرائب بخدمات خبراء متخصصين فى القانون الضريبى لأغراض المحاسبة الضريبية ، ويهدف هؤلاء الممولون من ذلك مواجهة عنصر عدم التأكد بقواعد التشريع الضريبى (1) .

ويلاحظ التزايد المستمر فى الاستعانة بخدمات مكاتب المحاسبة فى المجال الضريبى بسبب اتساع نطاق المشكلات الضريبية وتعقدها ، حيث يسهم العاملون فى هذه المكاتب من خبراء الضرائب فى تحقيق التجانس بين المتغيرات االبيئية المتنافرة المؤثرة على درجة عدم التأكد البيئى التى تحيط بالممولين ، فضلاً عن تخفيض الحد الأدنى للوقت والتكلفة المرتبطين بتحقيق المواءمة الضريبية بين رغبة الممولين فى تخفيض التزاماتهم الضريبية الممكنة والمتاحة ، وبين عدم مقدرتهم فى نفس الوقت على فهم الأسس والقواعدالتى يتضمنها القانون الضريبى ، حيث تتصف تلك الأسس عادة بالغموض والتغيرات المستمرة فيما يختص بقياس المادة الخاضعة للضريبة وربط وتحصيل تلك الضريبة ، وبذلك يساعد تواجد خبراء الضرائب كحلقة وصل بين الإدارة الضريبية وبين الممولين المكلفين بأداء الضريبة على تحويل القانون الضريبى من مجرد وجود نظرى إلى تطبيق وممارسة عملية بطريقة توجد نوعاً من الثقة المتبادلة فيما بينهما .

ومما يضيف تعقيداً لعمل الخبير المهنى الضريبى أنه يتعامل مع عملاء متنوعين يتصرفون عادة بما يخدم مصالحهم الخاصة التى قد تتعارض فى كثير من الأحيان ، فضلاً عن أن مهامه لم تعد تقتصر على أداء وظيفة إعداد الإقرارات الضريبية ، بل اتسع نطاق عمله ليتضمن أداء وظائف مهنية لا تقل أهمية عن وظيفته التقليدية ، ومن أهمها التخطيط الضريبى خاصة بالنسبة لعملائه من الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم (2) حيث يقوم خبراء الضرائب بدراسة البدائل المتاحة للمشروعات والخطط البديلة لتلك الوحدات ، لتوفير المعلومات التى تكشف عن تأثيراتها الضريبية بما يسمح لإدارة الوحدة بالاختيار من بين البدائل التى تخفض العبء الضريبى إلى أدنى حد ممكن .

ويزداد دور وأهمية خبراء الضرائب فى البيئة التى تتصف بوجود معلومات متنوعة ،

حيث يجب أن يبدأ خبير الضرائب أولاً بالتعرف على المشاكل الضريبية لعملائه وتحديد الفرص والأساليب البديلة المتاحة أمامهم ، ثم يتبع ذلك بإيجاد الطرق والحلول المناسبة لتلك القضايا وتقديم اقتراحاته بشأن الفرص التى يمكن استغلالها ، وبذلك يمكن القول بأن أداء خبير الضرائب لمهامه يتأثر بطبيعة المواقف والعملاء ونوع الصناعة التى ينتمى إليها عميله ، ومدى تعقد الأنشطة والعمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية المعينة بما يتطلب اختباراً للعلاقات التأثيرية للمتغيرات والخصائص اللازم توافرها لتحقيق مستوى عالٍ من كفاءة الأداء فى كل عمل يوكل إليه . |

أهمية البحث : -

تنبع أهمية موضوع البحث من عدم اهتمام الباحثين فى مجال المحاسبة الضريبية ، سواء على المستوى النظرى الأكاديمى أو على مستوى الممارسة العملية المهنية ، بدراسة وبحث وتحليل العلاقات التأثيرية للعوامل المحددة لكفاءة أداء الخبير المهنى الضريبى للمهام التى توكل إليه ، سواء فيما يختص بالعلاقات القائمة بين نموذج الإقرار الضريبى الذى يتم إعداده الذى يتم إعداده بواسطة خبير الضرائب وبين الالتزام الضريبى وسياسات الفحص الضريبى ، أو فيما يتعلق بتحديد ماهية العوامل المؤثرة فى كل من الخصائص المهنية وبيئة عمل الخبير المهنى الضريبى وذلك بالمقارنة بالدراسات القائمة فى المجالات المهنية الأخرى كالمراجعة مثلاً ، حيث توجد العديد من الأبحاث التى اهتمت بدراسة وتحليل كيفية تأثير وتأثر الممارسة المهنية للمراجع بالمتغيرات البيئية والشخصية المحيطة به وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ومن أهمها متغير الخبرة المهنية ودورها فى إصدار أحكام المراجعة ، وذلك على الرغم من أن رفع مستوى جودة الخدمات الضريبية التى يقدمها الخبير المهنى الضريبى لعملائه يعتمد على أدائه المهنى الكفء لمهامه المتعددة والمتنوعة سواء تلك المرتبطة بإعداد الإقرارات الضريبية ومراجعتها أو الكشف عن الطرق القانونية التى تكفل تخفيض الالتزامات الضريبية لعملائه ، أو استغلاله لسمات التعقيد والغموض التى تتصف بها عادة التشريعات والقواعد واللوائح الضريبية لتخفيض جزاءات المولين الناتجة عن عدم الالتزام الضريبى ، فضلاً عن تلك المهام المتعلقة بتحديد المشاكل الضريبية المتضمنة القضايا الضريبية التى تواجه عملاءه بصدد قيامه بوظيفة التخطيط الضريبى خاصة فى المنظمات كبيرة الحجم تمهيداً للتعرف على الفرص الضريبية المتاحة والممكنة واختيار الحلول المناسبة وتقديم الاقتراحات بشأن الفرص الممكن استغلالها ، ويتوقف الأداء الكفء لتلك الخدمات الضريبية على مقدرة الخبير المهنى الضريبى على تحديد القرار الملائم فى التوقيت المناسب وتجنب الأحكام الخاطئة والفرص الضائعة فى نفس الوقت .

وطالما يجب أن تنعكس خصائص التنظيم المهنى السليم لمهنة المحاسبة بالفعل على أعضائها فى شكل خصائص فردية (٢) ، فإنه يجب أن يتوافر لدى الممارس المهنى الضريبى المعرفة الفنية المتخصصة ووسائل الخبرة

العملية التى تؤهله لاكتساب المهارات النافعة لتحقيق التأثير الإيجابى على عملية المواءمة الضريبية وتحقيق تشكيلة الأهداف المادية والمهنية اللازم إنجازها . فكلما كان التنظيم المهنى سليماً ويتميز أعضاؤه بالكفاءة وبالمستوى المرتفع من الأداء المتميز كلما زادت درجة ثقة الإدارة الضريبية فى الإقرارات الضريبية المعتمدة من الممارس المهنى الضريبى كأساس لربط الضريبة ، بالإضافة إلى زيادة اعتماد العملاء على الخدمات الضريبية التى يقدمها خبير الضرائب والتى تسهم فى التغلب على عنصر عدم التأكد المرتبط بالتشريع الضريبى ، ويتجلى ذلك بوضوح عند مقارنة الإقرارات الضريبية التى يعدها الممولون بأنفسهم بالإقرارات التى يتم إعدادها من قبل الممارسين المهنيين ، ولعل ذلك يفسر إعداد ما يقرب من نصف الإقرارات الضريبية للممولين فى الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الخبراء المهنيين الذين يكونون مسئولين مباشرة عنها ، فقد قدرت إحدى الدراسات (٤) تكلفة جباية ضريبة الدخل بالولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٩٨٩ بحوالى ٢٣٤ دولاراً لكل ممول وهو ما يعادل حوالى ٣٩ بليون دولار تقريباً على المستوى القومى ، وعلى الرغم من أن هذه القيمة تبدو كبيرة نسبياً ، حيث تمثل أكثر من ٧٪ من إيرادات ضريبة الدخل الفيدرالية على المستوى المحلى والقومى ، إلا أن هذه القيمة يتوقع أن تكون أكبر بكثير فى حالة غياب خدمات الخبراء المهنيين الذين يتولون مسئولية إعداد الإقرارات الضريبية للممولين .

هدف البحث : -

يهدف هذا البحث إلى استقصاء العوامل والمتغيرات الأساسية لأبعاد كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب ، بما يؤدى إلى الإسهام فى تحديد إطار فكرى (نظرى) للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب للمهام الضريبية التى توكل إليه ، ثم اختبار هذه العوامل للكشف عن موقف البيئة العملية للممارسة المهنية الضريبية فى مصر من تلك العوامل .

منهج البحث : -

سوف يقوم الباحث باستقراء وتحليل نتائج الدراسات السابقة بغية التعرف على العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب ، ويتبع ذلك بدراسة ميدانية يجريها الباحث لاكتشاف تأثير هذه العوامل فى كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب فى البيئة المصرية ، ودرجة الأهمية النسبية لكل عامل منها فى هذا الشأن ، وذلك باستخدام أسلوب استقصاء الأحكام وترجيحها بالأوزان وفقاً لمقياس ليكرت ، وإجراء التحليل الإحصائى الملائم لاختبار ما سيتم صياغته من فروض .

ولتحقيق ذلك تم تقسيم ما تبقى من هذا البحث إلى قسمين حيث يتناول **القسم الأول** منها تحليل العوامل المؤثرة فى كفاءة الأداء المهنى لخبير الضرائب بعد تحديد مفهوم الخبرة وعلاقته بمفهوم كفاءة الأداء ، وذلك بهدف استقصاء أهم العوامل التى يمكن أن تمثل إطاراً نظرياً للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب ،.

ويتضمن **القسم الثانى** الدراسة الميدانية

التى أجراها الباحث لتقييم ايجابية الإطار النظرى الذى خلص إليه القسم الأول ، وذلك بتقديم دليل ميدانى يكشف عن موقف الممارسة العملية من تلك العوامل ، وينتهى الباحث بعرض خلاصة البحث وأهم المجالات البحثية ذات العلاقة بموضوعة التى تستحق الدراسة .

القسم الأول : -

دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب

تعتبر الخبرة المهنية إحدى المتغيرات الأساسية المؤثرة على الأداء فى الممارسة المهنية بصفة عامة ، حيث تشير الدراسات السلوكية إلى أن كفاءة الأداء تزيد بالخبرة (٥) ، لذلك فإن دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب تتطلب بداية تحديد مفهوم الخبرة بغية التعرف على علاقته بمفهوم كفاءة الأداء بصفة عامة ، وكفاءة أداء خبير الضرائب كمهنى بصفة خاصة .

وإذا كانت كفاءة الأداء المهنى تتأثر بمدى استيفاء خبير الضرائب للمتطلبات التى تؤهله لممارسة مهامة ، فإن كفاءة أدائه تتأثر أيضاً بعدد من العوامل البيئية المرتبطة بممارسة تلك المهام ، وحول هذه الأمور تدور الدراسة فى هذا القسم من البحث ، وذلك من خلال ما سيرد فى الفرعيتين التاليتين .

أولاً : مفهوم الخبرة الضريبية :

يعرف الباحثون الخبرة من جوانب متعددة ، فقد تعرف الخبرة بأنها الأداء المتميز للمهام المتضمنة الوظائف المحددة التى يقوم بها الممارس المهنى (٦) . كما تعرف الخبرة بأنها توافر هيكل إداركى للذاكرة أكثر تكاملاً ، بحيث يمكن للممارس الخبير استغلال معرفته بصورة أفضل من الخبير المبتدئ الأقل خبرة (٧) . كما قد تعرف الخبرة بأنها المعرفة المكتسبة من خلال الأحكام السابقة والتغذية العكسية والتعليم ، بحيث يؤدى زيادة التعود على أداء مهمة معينة إلى درجة أكبر من الخبرة بسبب تخفيض الجهد الإداركى للتوصل إلى الحكم الشخصى المطلوب من الخبير المهنى ، خاصة فى المجالات التى تتطلب مهارات فنية عالية (٨) .

ويتضح من التعاريف السابقة أن منها ما يدور حول علاقة الخبرة بالأداء ، ومنها ما يدور حول علاقة الخبرة بالمعرفة .

وفى دراسة قام بها Davis & Soloman (٩) استهدفت تحديد العلاقة بين مفهوم الخبرة ومتغير المعرفة من ناحية ، وبين مفهوم الخبرة ومتغير الأداء من ناحية أخرى ، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن الخبرة من وجهة نظر المعرفة هى اكتساب الفرد لهيكل ضخم من المعلومات والمهارات المتخصصة بالإضافة إلى مجموعة من المهارات المرتبطة بممارسة المهنة ممارسة عامة ، أما الخبرة من وجهة نظر الأداء فهى المقدرة على الأداء المتميز للمهام المتضمنة الوظائف الأساسية بنجاح .

وقد خلصت الدراسة (١٠) إلى أن المفهوم الأكثر ملاءمة للبحث فى مجالات المعرفة المحاسبية ، هو المفهوم الذى تعكس دلالاته الخبرة من وجهة نظر الأداء على أساس أن البحث فى مجال المعرفة المحاسبية يجب أن ينطلق من مقدمة افتراضية عامة مؤداها أن

تحليل مفهوم الخبرة ينبغى أن يعكس الهدف العملى المتمثل فى تحسين كفاءة أداء المحاسبين المهنيين لمهامهم ويعنى ذلك أن يركز الباحثون فى مجال المعرفة المحاسبية اهتمامهم على دراسة متغير الأداء فى المقام الأول حينما يكون هدف البحث المحاسبى هو تحسين كفاءة الأداء فى الممارسة المهنية العملية .

وفى رأى الباحث أن استخدام متغير الأداء بمفرده بصدد تحديد مفهوم الخبرة لا يعنى اغفال متغير المعرفة ، ذلك لأن دلالات مفهوم الخبرة من وجهة نظر الأداء تحمل ضمناً تأثير متغير المعرفة اللازمة للأداء المتميز ، حيث يفترض أن الخبراء المهنيين من ذوى المستوى المعين من الخبرة لديهم نفس القدر من المعرفة اللازمة للأداء المتميز للمهام ،وهو ما يعنى أن الخبير المهنى يفترض ضمناً أنه يحمل فى ذاكرته مخزوناً من المعرفة يؤثر إلى حد كبير فى صياغة حكمه المهنى ، بالإضافة إلى أن المعرفة التى يكتسبها الخبير المهنى تتضافر مع القدرة الذاتية للخبير من أجل تحسين كفاءة أداء المهام المختلفة .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه إذا كان متغير المعرفة قد ربط الخبرة بالمعلومات والمهارات المتخصصة ، فإنه يكون قد أكد ضمناً علاقة المعرفة بالأداء المتميز ، ويتفق ذلك مع تعريف الخبرة بدلالة متغير الأداء المتميز الذى المتميز الذى يتطلب توافر الخصائص الإدراكية التى تؤدى إلى إنجاز المهام بطريقة متميزة .

وعلى ضوء ما سبق يمكن تحديد مفهوم الخبرة الضريبية بأنها المقدرة على الأداء المتميز والناجح للمهام المرتبطة بمجال المعرفة المحاسبية الضريبية .

هذا وإن كان مفهوم الخبرة الضريبية يعنى الأداء المتميز ، فإن الأداء المتميز من منظور المحاسبة الضريبية يتأثر بالعديد من العوامل ، وإلى تحديد الإطار الفكرى (النظرى) لهذه العوامل ينتقل الباحث إلى الفرعية التالية من هذا البحث .

ثانياً : الإطار النظرى للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب :

يستلزم تحديد الإطار النظرى للعوامل المؤثرة فى الأداء المهنى الكفء لخبير الضرائب مراجعة المعرفة المحاسبية الضريبية المتاحة بشأن تحليل واختبار العلاقات التأثيرية بين المواصفات المهنية لخبير الضرائب والمتغيرات البيئية المؤثرة فى كفاءة أدائه ، وذلك لتحديد دور كل منها فى الوصول إلى الأداء المتميز للمهام الضريبية المتنوعة كما تنعكس على جودة الحكم المهنى وقرارات خبير الضرائب .

إلا أن المتتبع للدراسات المحاسبية الضريبية على المستويين النظرى والتطبيقى يمكنه ملاحظة أن دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء الخبير الضريبى لم تحظ بالاهتمام المناسب من جانب المحاسبين وذلك بالرغم من تزايد اهتمام مجالات المعرفة الضريبية غير المحاسبية بهذا الموضوع الأمر الذى قد يفرض على الباحث الرجوع فى بعض الأحيان إلى هذه المجالات لاستقصاء محتوى الإطار الفكرى للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب

تحقيقاً لهدف البحث .

ولما كان تحديد هذا الإطار يتطلب بداية تعيين المحاور الأساسية التى يجب الارتكاز عليها ، فقد رجع الباحث إلى الدراسات المتعلقة بعلم المراجعة التى استهدفت تحديد العوامل المؤثرة فى كفاءة وجودة أداء المراجع ، وباستقراء هذه الدراسات اتضح أنها ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية لتحقيق ما استهدفته ، حيث قامت بتقسيم العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء المراجع إلى ثلاث مجموعات هى :-

مجموعة العوامل المرتبطة ببيئة العميل ، مجموعة العوامل المرتبطة ببيئة عمل المراجع ، مجموعة العوامل المرتبطة بالمتغيرات الشخصية والذاتية للمراجع (١١) . والتزاماً بهذا التقسيم يتم عرض الدراسات التى تناولت العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب على النحو التالى :

الدراسات المتعلقة ببيئة عميل خبير الضرائب :-

يتضح من استقراء المعرفة الضريبية بصفة عامة تركيز الدراسات التى تتعلق ببيئة عميل خبير الضرائب - وهى قليلة - إما على تأكيد أهمية الدور الوظيفى للخبير المهنى الضريبى فى تخفيض عوامل عدم تأكد الممول (١٢) ، أو تخفيض تكاليف القلق والوقت المرتبطة بإعداد الإقرار الضريبى والمراجعة من قبل الإدارة الضريبية (١٣) ، أو على محاولة الإجابة عن التساؤلات الخاصة بالمتغيرات المحددة لأنماط الممولين الذين يميلون إلى الاستعانة بخدمات خبير الضرائب ، وما إذا كان خبير الضرائب يعمل فعلاً على تحقيق المواءمة مع القوانين واللوائح الضريبية أم لا (١٤) .

والملاحظ بالنسبة لتلك الدراسات أن صياغة مشكلة البحث كانت تعرض باعتبارها مشكلة اختبار ثنائية تفاضل بين إعداد الممول لإقراره الضريبى بنفسه أم أنه يفضل الاستعانة بممارس ضريبى للقيام بهذه المهمة ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن اختبار تأثير المتغيرات الخاصة ببيئة عميل الخبير الضريبى فى مجال تحسين كفاءة الأداء المهنى الضريبى للخدمات والمهام الضريبية المتنوعة لم تكن موضع الاهتمام الكافى لتلك الدراسات .

وتعتبر الدراسة التى قام بها (Bonner et al.) من أولى الدراسات التى وجهت نظر الباحثين فى مجال المعرفة المحاسبية الضريبية إلى أهمية دراسة أثر العوامل المرتبطة ببيئة عميل خبير الضرائب فى كفاءة أدائه (١٥) . وقد استرشدت هذه الدراسة ببعض الدراسات فى مجال علم المراجعة التى استهدفت اختبار أثر طبيعة مهام المراجعة التى توكل إلى المراجع على أدائه المهنى ، حيث لاحظ القائمون بالدراسة أنه تبين من تلك الدراسات وجود تأثير لخبرة المراجع فى كفاءة وجود أدائه للمهام غير الروتينية مثل تقييم نظام الرقابة الداخلية وتخطيط عملية المراجعة ، وقد خلصت إلى وجود علاقة طردية بين خبرة المراجع وأدائه للمهام غير الروتينية ، إذ أوضحت أنه كلما زادت خبرة المراجع كلما تحسن أداؤه للمهام غير الروتينية (١٦) .

ولاختبار هذه الفرضية ركزت دراسة (Bonner et al.) على بحث أثر الخبرة فى أداء

مهمة التخطيط للضريبة على أرباح الشركات بالأخذ فى الاعتبار طبيعة ونوع المهمة المؤداة ، حيث تم تحديد سنوات أداء خبير الضرائب فى إطار المهام والخدمات التى يؤديها بافتراض مجموعة من العلاقات وفقاً للطبيعة الهيكلية للمهام التى تم التمييز بين نوعين منها على النحو التالى :ـ

(أ) مهام مهيكلة Structured Tasks ، وهى المهام النمطية أو الروتينية التى تتسم بتوافر قواعد معيارية محددة للأداء يمكن للخبير المهنى الاسترشاد بإجراءاتها عند اتخاذ قراراته وإصدارحكمه المهنى ، وذلك دون الحاجة إلى الاعتماد على مستوى مرتفع من الخبرة المتخصصة نظراً لتوافر مستوى عالٍ من المعرفة ينعكس فى وضوح الأهداف وأساليب تحقيقها .

(ب) مهام غير مهيكلة Ill Structured Tasks، وهى المهام غير النمطية أو غير الروتينية التى تتسم بنقص المعلومات وعدم توافر قواعد وإجراءات معيارية محددة للأداء يمكن للخبر المهنى أن يسترشد بها ، مما يعكس انخفاض مستوى المعرفة حول طبيعة هذه المهام يتمثل فى عدم وضوح وسائل وطرق تحقيق الأهداف المرجوة منها ويتطلب أداء هذا النوع من المهام مستوى عالٍ من الخبرة المتخصصة لدى الخبير المهنى اللازم توافرها لاتخاذ قراراته وإصدارأحكامه المهنية بالمقارنة بمهام النوع الأول ، وذلك كما هو الحال بالنسبة لمهمة التخطيط الضريبى التى تتطلب منه عمليات تبرير واستنتاج لبدائل المشاكل المتضمنة القضايا والحقائق الضريبية المتاحة المتعلقة بعملية وتحديد سبل حلها من بين العديد من بدائل الفرص المتاحة والمحتملة .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المهام (الخدمات الضريبية) غير المهيكلة تلقى على خبير الضرائب عبئاً أكبر من العبء الذى تلقيه المهام المهيكلة ، لذلك فإن طبيعة الخدمات التى يوكلها العميل إلى خبير الضرائب تعتبر من العوامل المؤثرة على كفاءة أدائه .

هذا وإن كانت الدراسة السابقة قد اتفقت مع ما ورد فى دراسات علم المراجعة بشأن طبيعة المهام كعامل من العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب فى مجال التخطيط الضريبى ، فإنه توجد عوامل أخرى ترتبط ببيئة العميل تناولتها أيضاً دراسات علم المراجعة لتوضيح أثرها على كفاءة أداء المراجع عند قيامه بعملية المراجعة ، ولعل أهم هذه العوامل هى :ـ

حجم منشأة العميل : حيث أوضحت بعض دراسات علم المراجعة وجود علاقة بين حجم منشأة العميل وبين الخطر المتلازم Inherent Risk لعملية المراجعة مما يترتب عليه اختلاف مستويات خبرة المراجع ارتباطاً بحجم منشأة العميل (١٧) .

نوع نشاط العميل : وجهت إصدارات مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى نظر المراجعين نحو أهمية الفهم الدقيق لنوع وخصائص النشاط الذى ينتمى إليه العميل ، حيث يفيد هذا فى تحسين قدرتهم على اكتشاف الأخطاء الجوهرية المحتملة وتقييم الرقابة الداخلية لعميل (١٨) . كما أوضحت

العديد من الدراسات فى علم المراجعة وجود علاقة مباشرة بين نوع نشاط العميل وبين ما يبديه المراجع من أحكام بشأن ما تتضمنه القوائم المالية من أخطاء جوهرية ، وخلصت إلى أن الأخذ فى الاعتبار نوع منشأة الأعمال - منشأة صناعية ، تجارية ، خدمية ، مالية - يؤدى إلى إنجاز عملية المراجعة بكفاءة وفعالية (١٩) .

وإذا كانت دراسات علم المراجعة قد انتهت إلى وجود ارتباط بين حجم منشأة العميل ونوع نشاطه وبين كفاءة أدائه ، فإن الدراسات فى مجال المحاسبة الضريبية لم تقدم دليلاً على أثر هذين العاملين فى كفاءة أداء خبير الضرائب ، لذلك يرى الباحث أدرجهما ضمن الإطار النظرى للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب .

وإلى جانب العوامل التى تناولتها المناقشة السابقة ، فإنه - من وجهة نظر الباحث - توجد عوامل أخرى قد تؤثر فى كفاءة أداء خبير الضرائب لعل أهمها ما يلى :-

الشكل القانونى لمنشأة العميل : حيث يتناول هذا العامل دراسة تفاوت مستوى الخبرة ارتباطاً بالشكل القانونى لمنشأة العميل من حيث كونها شركة أموال أو شركة أشخاص أو منشأة فردية ، ومن حيث كونها شركة قابضة أو شركة تابعة ومن حيث كونها شركة محلية أو شركة أجنبية أو شركة متعددة الجنسيات .

القوانين ذات العلاقات بنشاط منشأة العميل : حيث يتطلب تحديد القوانين التى لها علاقة بنشاط منشأة العميل وتعيين آثارها الضريبية مستوى عالٍ من الخبرة ، إذ يفترض زيادة خطر المشاكل القانونية Risk of Legal Probiems التى لها أبعاد ضريبية كلما تشابكت وتعقدت هذه القوانين وتعرضت للتعديلات المتكررة ، وهو ما قد يؤثر فى كفاءة أداء خبير الضرائب .

الدراسات المتعلقة ببيئة عمل خبير الضرائب (طبيعة الانتماء الوظيفى)

اتجهت بعض الدراسات فى مجال المعرفة المحاسبية الضريبية التى تناولت تحليل واختبار أثر العوامل المرتبطة ببيئة عمل خبير الضرائب فى رفع مستوى كفاءة أداء الممارسة المهنية الضريبية إلى المفاضلة بين أسلوب تعيين خبير الضرائب داخل الهيكل التنظيمى للشركة أو استئجار الخدمات الضريبية من قبل مكاتب المحاسبة الخاصة أو الجمع بين الأسلوبين .

ويتبين من نتائج هذه الدراسات أن منها ما يجد أن أسلوب تعيين خبير الضرائب داخل الهيكل التنظيمى للشركة يؤدى إلى تحسين كفاءة أدائه للمهام الضريبية الموكلة إليه ، ومنها ما يجد أن أسلوب استئجار الخدمات الضريبية من مكاتب المحاسبة الخاصة يفضل عن أسلوب التعيين فى هذا المجال (٢٠) .

وأمام عدم الاتفاق هذا تم مناقشة ثلاثة مداخل فى المؤتمر الضريبى السنوى الحادى والثمانين لجمعية الضرائب الأهلية (National Tax Association) المنبثقة عن المجمع الضريبى الأمريكى (Tax Institute of America) الذى انعقد سنة ١٩٨٨ فى مدينة (Columbus) بهدف رفع مستوى كفاءة أداء الممارس المهنى فى مجال الضرائب ، وتتعلق المداخل الثلاثة بكيفية حصول العميل - خاصة الشركات كبيرة الحجم

- على الخدمات الضريبية بجودة مرتفعة (٢١) .

فقد قامت دراسة (McVey) مدخل اختيار خبير الضرائب من بين الخبراء الممارسين بالمكاتب الخاصة ، وقدمت دراسة (Michael) مدخل تعيين خبير الضرائب داخل الهيكل التنظيمى أسوة بما تتبعه الشركات فى تعيين مراجعين داخليين ، وقدمت دراسة (Laurence) مدخل الاختيار والتعيين معاً .

وبمناقشة المداخل الثلاثة فى المؤتمر الضريبى سالف الذكر وجد اختلاف فى الرأى حول تأثيرها فى كفاءة الأداء المهنى لخبير الضرائب يمكن عرضه على النحو التالى :-

الرأى الأول : ويرى هذا الرأى أن اتباع مدخل تعيين خبير الضرائب يؤدى إلى زيادة كفاءة أدائه للأسباب التالية :

(أ) أن وجود خبير الضرائب داخل الهيكل الوظيفى للشركة يساعد فى تحقيق التوازن بين مطالب وضغوط كل من إدارة الشركة التى ينتمى إليها بسبب دوره الوظيفى فى التنظيم الذى يهيئ المناخ المناسب للعمل من خلال مراعاة ظروف المكان ونوع النشاط والأداء ، وبين الإدارة الضريبية التى ينتمى إليها بحكم الصلات العلمية و العملية التى ترتبطه بمهنة معينة ذات منهج خاص فى التفكير والتعبير ، ولغة مشتركة تنطوى على مفاهيم ومصطلحات موحدة بما ينعكس على تدعيم كفاءته المهنية فى الممارسة العملية.

(ب) إن تعيين خبير الضرائب فى وظيفة دائمة بالتنظيم يعتبر أكثر اتساقاً مع المفهوم الوظيفى لنوعية المهام القائم بها ، بما يضمن الحصول على الفوائد المهنية المتوقعة منه ، حيث يقل أثر ضغط العمل والغموض المحيط بنطاق عمله ويزيد من خبرته وشعوره بالرضا والالتزام التنظيمى لتفضيله المهام الثابتة التى تخفض من توتره ، وذلك بالمقارنة مع مدخل الاستعانة بخدمات خبير الضرائب التابع لأحد مكاتب المحاسبة الخاصة التى تهدف إلى مقابلة المعايير المهنية فقط والتى قد تتعرض لضغوط سياسية تؤثر على الأداء الفنى لخبير الضرائب بسبب الصراع المهنى على كسب المساندة والدعم من قبل الجهات المختلفة التى يمكن أن تتدخل فى عملية المفاضلة ومن ثم الاختيار من بين مكاتب المحاسبة الخاصة التى تضم خبراء فى مجال الضرائب .

الرأى الثانى : ويرى هذا الرأى أن اتباع مدخل اختيار خبير الضرائب التابع لأحد مكاتب المحاسبة الخاصة يترتب عليه أن يكون أداؤه للمهام الموكلة إليه ذات كفاءة مرتفعة للأسباب التالية :

(أ) إن عدم وجود خبير الضرائب داخل الهيكل التنظيمى للشركة وتأدية المهام الموكلة إليه باستقلال يحول دون التعرض للمشاكل التى تنشأ بين المهنيين والشركة التى يعملون بها نتيجة البيروقراطية الإدارية ومبادئها فى السيطرة على التنظيم وهو ما يتعارض مع طبيعة عمل المهنيين (٢٢) .

(ب) خضوع بيئة الممارسة المهنية المحاسبية إلى ظاهرة المنافسة بين مكاتب المحاسبة لا تؤدى فقط إلى الحفاظ على جودة الخدمات المهنية ، ولكن أيضاً إلى تطوير تلك الخدمات والارتقاء بجودتها وتحسين كفاءة أدائها .

وعلى ضوء ما أسفرت عنه المناقشات من عدم الاتفاق هذا ، أوصى المؤتمر بإجراء المزيد من البحوث لمناقشة المدخل الملائم لحصول العميل على الخدمات الضريبية بجودة مرتفعة.

وإزاء هذا قام (Bownan & Mikesell) (٢٣) بدراسة تجريبية استهدفت اختبار فرضية مؤداها أن تعيين خبير الضرائب داخل الهيكل الوظيفى للشركة يدعم كفاءته المهنية ويزيد من اتساق وانتظام أدائه للخدمات الضريبية ، وقد تمت الدراسة فى ولاية (Virginia) حيث يوجد عدد من الشركات تحصل على الخدمات الضريبية عن طريق تعيين خبير ضرائب فى وظيفة استشارية داخل الهيكل الوظيفى ، وعدد آخر من الشركات يعتمد فى ذلك على خبراء الضرائب التابعين لمكاتب المحاسبة الخاصة ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن طبيعة الانتماء الوظيفى لخبير الضرائب تظهر كمتغير مؤثر فى مدى اتساق حكمة وكفاءة أدائه خلال الممارسة المهنية فى المجال الضريبى ، مما يبرز أهمية هذا العامل فى رفع مستوى جودة وكفاءة حكمه المهنى فى الممارسة العملية .

وعلى الرغم من تأكيد الباحثين على أنه يتعذر منطقياً تعميم هذه النتيجة اعتماداً على البيانات التجريبية المستقاة من مجتمع عينة الدراسة الذى اقتصر على ولاية (Virginia) فقط ، إلا أن هذه النتيجة أيدتها دراسات أخرى ، حيث تشير نتائج البحث الذى قام به (Geraci & Plourde) (٢٤) إلى أنه يفضل على المستوى العملى استخدام أسلوب تعيين خبير الضرائب داخل الهيكل الوظيفى للشركة للحصول على المزايا المهنية التى تزيد من فعالية وكفاءة وجودة أدائه للمهام الضريبية ، فضلاً عن تحقيق الاتساق فى إنجاز هذه المهام خلال الفترات المتتالية ، وذلك بالمقارنة بأسلوب استئجار الخدمات الضريبية من أحد مكاتب المحاسبة الخاصة .

كما تؤيد أيضاً النتيجة التى خلصت إليها دراسة (Bownan & Mikesell) الدراسة التى قام بها (Mikesell) (٢٥) والتى أجراها على عينة من الشركات فى ولاية (Indiana) وإن كانت فى اتجاه عكسى لدراسة (Geraci & Plourde) حيث أوضحت أن أسلوب استئجار الخدمات الضريبية من قبل مكتب متخصص يزيد من اتساق وانتظام وكفاءة أداء المهام الضريبية ، كما أوضحت أيضاً أنه فى حالة وجود ضغوط لاستخدام أسلوب التعيين ، فإنه يمكن إدخال بعض التعديلات المعيارية التى تزيد من فعاليته كاشتراط فترة خبرة مهنية محددة لقبول التعيين إلى جانب وضع خبراء الضرائب المعينين فى هيكل تنظيمى مستقل وتوفير نظام لما يتقاضونه من مرتبات ومكافآت يحقق لهم نوعاً من الاستقلال الوظيفى .

الدراسات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية لخبير الضرائب : -

تفرض علاقة الخبير بمهنة معينة قدراً من المسئولية الشخصية على كفاءة الأداء المهنى . لذلك تهتم مجالات المعرفة المهنية ببحث الخصائص والصفات المهنية التى يجب أن تتوافر كشرط للممارسة المهنية بصفة عامة ، باعتبار أن ما تتسم به المهنة من خصائص ينعكس بالفعل على أعضائها فى شكل خصائص فردية يتصف بها هؤلاء الأعضاء ، وبالتالى تؤثر فى كفاءة أدائهم للمهام الموكلة إليهم (٢٦) .

وتوضح إحدى الدراسات المحاسبية (٢٧) أن مهنة المحاسبة تتسم بأربعة خصائص رئيسية هى : قاعدة حركية من المعرفة العلمية ، وقاعدة حركية من الخبرة العلمية ، وقاعدة عريقة من الاخلاقيات المهنية ، وتنظيم مهنى على مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية والحساسية للظروف البيئية . وطالما ينتمى خبير الضرائب إلى مهنة المحاسبة التى تتطلب شروطاً محددة ومميزة للممارسة المهنية فى مجالاتها المتنوعة ، فإن عن المتغيرات الشخصية التى تؤثر فى أدائه ترتبط بالضرورة بالخصائص التى تتسم بها هذه المهنة .

وطبقاً للدراسة السابقة ، فإن نقطة البداية فى تحديد المواصفات المهنية اللزم توافرها فى المحاسب كخبير ضرائب تتطلب استيفاءه لخصائص إدراكية Cognitive تؤهله لأداء مهامه بكفاءة ، وهو ما سبق أن أشار إليه الباحث عند تعرضه لمفهوم الخبرة الضريبية فى بداية هذا القسم من البحث .

ومن هذا المنطلق ينبغى لأى دراسة تبحث فى العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب عدم إهمال الخصائص الإدراكية التى تكون قاعدة المعرفة التى يكتسبها من خلال عمليتى التعليم والتدريب .

لذلك فقد استهدفت إحدى الدراسات فى مجال المحاسبة الضريبية (٢٨) بحث نوع المعرفة التى يحتاجها الممارس الضريبى لتحدد المشاكل المرتبطة بضريبة الشركات وكيفية اكتساب هذه المعرفة لتحسين أداء القائمين بمهمة التخطيط الضريبى ، وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة مكونة من ١١٢ ممارس ضريبى لا تقل سنوات الخبرة لكل منهم عن ثلاث سنوات فى مجال العمل الضريبى .

وقد أبرزت هذه الدراسة أن أداء الخبير الضريبى يتأثر بنوعين من المعرفة هما المعرفة الصريحة Declarative Knowledge والمعرفة الإجرائية Procedural Knowledge ويقصد بالأولى المعرفة التى تتعلق أساساً بحقائق ومفاهيم فى المجال الضريبى والتى بدونها لا يستطيع الممارس الضريبى التعرف على المشاكل الضريبية الهامة المتضمنة المهمة الموكلة إليه ، ويتم اكتساب هذا النوع من المعرفة بصفة أساسية عن طريق عملية التعليم الرسمية فى المجال الضريبى ، أما النوع الثانى من المعرفة المتمثل فى المعرفة الإجرائية فهى تتعلق بالقواعد الشرطية التى تحكم أداء المهام وبدونها يكون الأداء مقيداً بالاعتماد على مدخل التجربة والخطأ فى إنجاز المهمة الموكلة للممارس الضريبى ، ويتم اكتساب هذا النوع من المعرفة من خلال الخبرات المباشرة الناتجة عن

التدريب والممارسة العملية للمهام الضريبية وما ينشأ عن هذه الممارسة من تغذية عكسية ، وقد أرجعت الدراسة التمييز بين هذين النوعين من المعرفة إلى نظرية التعليم التى تقرر أن التعليم يؤدى إلى المعرفة الصريحة ، وأن التدريب يؤدى إلى المعرفة الإجرائية .

وفى تحديدها لعلاقة نوعى المعرفة بكفاءة وجودة أداء الممارس الضريبى ، أوضحت الدراسة سالفة الذكر وجود علاقة طردية بين المعرفة الصريحة وبين مقدرة الممارس الضريبى فى التعرف على عدد المشاكل الضريبية الهامة التى تتضمنها المهمة الموكلة إليه Knowing What (أداء كمى) . كما أوضحت أيضاً وجود علاقة طردية بين المعرفة الإجرائية وبين مقدرة الممارس الضريبى فى اختيار القواعد الشرطية المثلى لانجاز المهمة الموكلة إليه Knowing How (أداء نوعى) ، وخلصت إلى أن كلا من المعرفة الصريحة والمعرفة الإجرائية ترتبطان بعلاقة إيجابية لتحقيق درجة أكبر من الأداء الكفء للمهام التى تتطلب اكتساب مهارات إضافية متخصصة فى نطاق الممارسة المهنية الضريبية وخصوصاً فى مجال التخطيط الضريبى الذى يعد من المهام الضريبية غير الروتينية .

ومن ناحية انتماء الممارس الضريبى لتنظيم مهنى رسمى وأثره على مستوى كفاءة وفعالية أدائه قامت الإدارة الضريبية الأمريكية (IRS) [٢٩] بدراسة تجريبية على عينة من ١٧٧٢ ممارساً ضريبياً مهنياً تم تصنيفهم طبقاً للهيكل العام للمعرفة التى يجب اكتسابها للعمل فى المجال الضريبى .

ومن أهم ما أبرزته هذه الدراسة أن الممارس الضريبى الحاصل على شهادة محاسب قانونى (شهادة الزمالة) CPA Certificate يكون لديه هيكل عام للمعرفة ينعكس على جودة وكفاءة أدائه المهنى بالمقارنة بالممارس المهنى الضريبى غير الحاصل على هذه الشهادة ، حيث أوضحت الدراسة أن الفئة الأولى من الممارسين المهنيين الضريبيين تكون أقدر على أداء المهام المرتبطة بإعداد الإقرارات الضريبية بما يحقق مصلحة عملائهم ، وذلك من خلال ما يلجأون إليه من المعالجات الضريبية المؤدية إلى تأجيل سداد الضريبة أو تخفيض احتمالات المراجعة . كما يمكنهم التعرف على المشاكل الضريبية التى تنطوى عليها القضايا الضريبية الخاصة بعملائهم وإيجاد الحلول التى تخفض العبء الضريبى أو ما يتعرضون له من جزاءات.

وإجمالاً خلصت هذه الدراسة إلى أن الممارس الضريبى الذى ينتمى إلى تنظيم مهنى رسمى يكون لديه القدرة على أداء مهام لا يستطيع أداءها من ليس عضواً فى تنظيم مهنى رسمى ، ذلك لأن الأول يستفيد بما يوفره التنظيم المهنى ـ الذى هو عضو فيه ـ من ممارسات تهدف أساساً إلى تطوير وتحسين الممارسة المهنية من خلال ما يضعه هذا التنظيم المهنى من برامج للتعليم الفنى المستمر وبرامج للتدريب العملى والإشراف على تنفيذها ، وعقد الندوات والمؤتمرات فى المجالات المختلفة التى تدخل فى نطاق الممارسة المحاسبية المهنية .

وتأسيساً على ما تناولته هذه الفرعية من

البحث وتحقيقاً لهدفه فإنه يمكن استنباط الإطار النظرى للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب كما يلى :-

١ ـ عوامل ترتبط ببيئة عميل خبير الضرائب وهى :

١ / ١ طبيعة المهمة (الخدمة) الموكلة من قبل العميل .

١ / ٢ حجم منشأة العميل .

١ / ٣ نوع نشاط العميل .

١ / ٤ الشكل القانونى لمنشأة العميل .

١ / ٥ التشريعات ذات العلاقة بمنشأة العميل.

٢ ـ عوامل ترتبط بطبيعة الانتماء الوظيفى لخبير الضرائب وهى :

٢ / ١ تبعية خبير الضرائب وظيفياً لمنشأة العميل .

٢ / ٢ تبعية خبير الضرائب لأحد مكاتب المحاسبة الخاصة .

٣ ـ عوامل ترتبط بشخصية خبير الضرائب وهى :

٣ / ١ درجة التأهيل العلمى .

٣ / ٢ مستوى الخبرة المهنية .

٣ / ٣ الانتماء لتنظيم مهنى رسمى .

وقد اتضح من عرض العوامل السابقة أن منها ما تناولته بعض الدراسات فى مجال المحاسبة الضريبية ، وإن كانت حدودها اقتصرت على اختبار علاقة بعض هذه العوامل بكفاءة أداء خبير الضرائب لمهمة التخطيط الضريبى ، لذلك جاءت نتائجها غير شاملة بسبب تناولها الموضوع بصفة جزئية سواء على مستوى العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب أو على مستوى المهام التى يتولاها والتى لا تقتصر على مهمة التخطيط الضريبى ، لذلك يثور التساؤل حول أثر هذه العوامل مجتمعة على مختلف المهام التى يمكن أن يتولاها المحاسب كخبير ضرائب بخلاف مهمة التخطيط الضريبى كما اتضح أيضاً من عرض العوامل التى تضمنها الإطار النظرى أن بعضها قد تناولته الدراسات فى مجال علم المراجعة وقد كان لما توصلت إليه من نتائج تأثيرها الإيجابى فى جودة وكفاءة أداء المراجع ، وإذا ما سلمنا بوجود اختلاف بين عمل المحاسب كمراجع وعمل المحاسب كخبير ضرائب ، سواء من حيث العلاقة التعاقدية التى تربط كل منهما بالعميل أو من حيث طبيعة المهام التى يقوم بها كل منهما (٣٠) ، فإنه يثور التساؤل حول تأثير هذه العوامل على كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب .

كما اتضح كذلك من عرض العوامل التى انطوى عليها الإطار النظرى أن بعضها لم تتناوله الدراسات السابقة بالرغم من توقع تأثيرها فى كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب . لذلك يثور التساؤل حول مدى صحة هذا التوقع .

وحتى يمكن الإجابة على التساؤلات الثلاثة المتتابعة التى أوردها الباحث على نحو ما سلف ، فإن الأمر يتطلب اختبار الإطار النظرى للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب والذى انتهى إليه هذا القسم من

الدراسة وإلى هذا ينتقل الباحث إلى القسم الثانى الذى يختص بالدراسة الميدانية .

القسم الثانى : -

الدراسة الميدانية

نتيجة لما توصل إليه الباحث فى القسم السابق من إطار نظرى للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب ، فإن هذا القسم يهدف إلى إجراء دراسة ميدانية فى البيئة العملية للممارسة المهنية الضريبية فى مصر . وذلك لاختبارقبول أو عدم قبول هذه العوامل من حيث تأثيرها فى كفاءة أداء خبير الضرائب للمهام الضريبية ، والأهمية النسبية لكل منها فى هذا المجال .

ولإتمام هذه الدراسة الميدانية فقد رأى الباحث ربط هذه العوامل بكفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب للمهام التى أظهرت دراسته الاستكشافية أنها تعتبر المهام (الخدمات) الأكثر تداولاً فى الممارسة الضريبية العملية وهى (٢١).

١ - تصميم المجموعة الدفترية التى تفى بمتطلبات التشريع الضريبى (الخدمة رقم ١).
٢ - إعداد واعتماد الاقرارات الضريبية (الخدمة رقم ٢) .
٣ - الاستشارات الضريبية (الخدمة رقم ٣).
٤ - تمثيل العميل أمام الإدارات الضريبية (الخدمة رقم ٤) .
٥ - أعمال الخبرة الضريبية أمام المحاكم (الخدمة رقم ٥) .

ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية يتم عرض جوانبها وتحليل نتائجها على نحو ما سيرد فيما يلى : -

أولاً : -

فروض الدراسة :

تأسيساً على الإطار النظرى والتساولات الثلاثة التى انتهت إليها الدراسة فى القسم السابق ، يمكن اشتقاق مجموعة من الفروض يمثل كل فرض منها عامل من العوامل التى تضمنها الإطار النظرى للدراسة وذلك لأغراض التحليل الإحصائى تحقيقاً لهدف البحث على النحو التالى :

١ - فروض تتعلق بمتغيرات بيئة عميل المحاسب كخبير الضرائب :

من المتوقع أن تؤثر متغيرات بيئة عميل خبير الضرائب على كفاءة أدائه المهنى للمهام الموكلة إليه ، ويمكن صياغة العلاقات التأثيرية لهذه المتغيرات بفروض عدم كالتالى :

فرض ١ - ١ : لا تؤثر طبيعة المهمة (الخدمة) الموكلة للمحاسب كخبير ضرائب فى كفاءة أدائه المهنى لهذه المهمة .

فرض ١ - ٢ : لا يؤثر حجم منشأة العميل فى كفاءة الأداء المهنى للمحاسب كخبير ضرائب .

فرض ١ - ٣ : لا يؤثر نوع النشاط الذى ينتمى إليه العميل فى كفاءة الأداء المهنى للمحاسب كخبير ضرائب .

فرض ١ - ٤ : لا يؤثر الشكل القانونى لمنشأة العميل فى كفاءة الأداء المهنى للمحاسب كخبير ضرائب .

فرض ١ ـ ٥ : لا تؤثر التشريعات التى تحكم عمل منشأة العميل فى كفاءة الأداء المهنى للمحاسب كخبير ضرائب .

٢ ـ فروض تتعلق بمتغيرات طبيعة الانتماء الوظيفى للمحاسب كخبير ضرائب :

من المتوقع أن تتأثر الكفاءة المهنية لخبير الضرائب فى أداء المهام الموكلة إليه بحسب ما إذا كان موظفاً بمنشأة العميل أو يمارس عمله باستقلالية . ويمكن صياغة هذه العلاقة بفرضى عدم كالتالى :

فرض ٢ ـ ١ : لا تؤثر تبعية خبير الضرائب وظيفياً لمنشأة العميل فى كفاءة أدائه المهنى .

فرض ٢ ـ ٢ : لا تؤثر تبعية خبير الضرائب لأحد مكاتب المحاسبة الخاصة فى كفاءة أدائه المهنى .

٣ ـ فروض تتعلق بالمتغيرات الشخصية للمحاسب كخبير ضرائب :

من المتوقع أن تتأثر كفاءة الأداء المهنى للمحاسب كخبير ضرائب بمتغيرات شخصيته المهنية ، ويمكن صياغة هذه العلاقة التأثيرية لهذه المتغيرات بفروض عدم كالتالى : ـ

فرض ٣ ـ ١ : لا تؤثر درجة التأهيل العلمى للمحاسب كخبير ضرائب فى كفاءة أدائه المهنى .

فرض ٣ ـ ٢ : لا تؤثر الخبرة السابقة للمحاسب كخبير ضرائب فى كفاءة أدائه المهنى .

فرض ٣ ـ ٣ : لا تتأثر كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب بما إذا كان ينتمى إلى تنظيم مهنى رسمى من عدمه .

ولما كانت الفروض السابقة تهتم بالعلاقات التأثيرية للعوامل التى تنطوى عليها فى كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب ، فإن المنطق يقتضى ترتيب العوامل التى يثبت تأثيرها وفقاً لأهميتها النسبية فى إنجاز المهام التي توكل للمحاسب كخبير ضرائب والتى حددها الباحث فى خمس مهام . حيث من المتوقع أن تختلف الأهمية النسبية لكل من حيث تأثيره فى كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب باختلاف طبيعة المهمة الموكلة إليه .

ثانياً : إجراءات الدراسة :

لاختبار فروض الدراسة توصلاً لنتائجها قام الباحث بدراسة ميدانية يعرض إجراءاتها على النحو التالى :

١ ـ مجتمع الدراسة واختيار العينة :

تحدد مجتمع الدراسة من المحاسبين الممارسين للمهام الضريبية فى مكاتب المحاسبة الخاصة ، ، وقد تم تحديد حجم العينة حكمياً بعدد (٦٧) ممارساً تم اختيارهم عشوائياً .

٢ ـ مدخل الدراسة :

تم استخدام مدخل التجريب العملى Empirical Approach الذى يقوم على البيانات المجمعة التى يتم الحصول عليها من الواقع العملى باعتباره المدخل الأكثر شيوعاً فى إجراء الدراسات التى عرضها الباحث فى القسم الأول من هذا البحث وذلك بالرغم من تعرضه

لبعض الانتقادات (٣٢) التى حاول الباحث التغلب على الكثير منها بالمقابلات الشخصية مع بعض المشاركين من عينة الدراسة .

وعلى ضوء ما سبق واستناداً إلى قيم (Z) المحسوبة التى يظهرها الجدول (٢ـ ٢) بالملحق رقم (٢) يمكن عرض نتائج اختبار فروض الدراسة بالنسبة لكل من الخدمات الضريبية الخمسة محل الدراسة فى الجدول رقم (٣) التالى :

جدول رقم (٣)

- نتائج اختبار فروض الدراسة بالنسبة لكل خدمة ضريبية

رمز الفرض	المتغير الذى يمثله الفرض	نتيجة اختبار الفحص				
		الخدمة رقم (١)	الخدمة رقم (٢)	الخدمة رقم (٣)	الخدمة رقم (٤)	الخدمة رقم (٥)
	١ ـ متغيرات بيئة عميل خبير الضرائب					
١ ــ ٢	حجم منشأة العميل	الرفض	القبول	الرفض	القبول	القبول
١ ــ ٣	نوع نشاط العميل	الرفض	الرفض	الرفض	الرفض	الزفض
١ ــ ٤	الشكل القانونى لمنشأة العميل	القبول	الرفض	الرفض	الرفض	الرفض
١ ــ ٥	التشريعات ذات العلاقة بمنشأة العميل	الرفض	الرفض	الرفض	الرفض	الرفض
	٢ ـ متغيرات طبيعة الانتماء الوظيفى لخبير الضرائب					
٢ ــ ١	تبعية خبير الضرائب وظيفياً لمنشأة العميل .	القبول	القبول	القبول	القبول	القبول
٢ ــ ٢	تبعية خبير الضرائب لمكتب محاسبة خاص .	القبول	الرفض	الرفض	الرفض	الرفض
	٣ ـ المتغيرات الشخصية لخبير الضرائب					
٣ ــ ١	درجة التأهيل العلمى .	الرفض	الرفض	الرفض	الرفض	الرفض
٣ ــ ٢	مستوى الخبرة السابقة .	الرفض	القبول	الرفض	الرفض	الرفض
٣ ــ ٣	الانتماء لتنظيم مهنى رسمى .	القبول	الرفض	الرفض	الرفض	الرفض

وتشير النتائج التى يتضمنها الجدول رقم (٣) إلى ما يلى :ــ

جدول رقم (٤)
ترتيب الأهمية النسبية لأثر عوامل الدراسة
فى كفاءة أداء الخدمات الضريبية

العوامــــــل	ترتيب الأهمية النسبية للعامل				
	الخدمة رقم (١)	الخدمة رقم (٢)	الخدمة رقم (٣)	الخدمة رقم (٤)	الخدمة رقم (٥)
أولاِ : عوامل بيئة عميل خبير الضرائب .					
حجم منشأة العميل	الرابع	السابع	الثامن	الثامن	الثامن
نوع النشاط الذى يزوله العميل	الثانى	السادس	السادس	السابع	السابع
الشكل القانونى لمنشأة العميل	السابع	الخامس	السابع	السادس	السادس
التشريعات ذات العلاقة بمنشأة العميل	الثالث	الأرل	الخامس	الخامس	الخامس
ثانياً : عوامل طبيعة الانتماء الوظيفى .					
تبعية خبير الضرائب وظيفياً لمنشأة العميل .	التاسع	التاسع	التاسع	التاسع	التاسع
تبعية خبير الضرائب لمكتب محاسبة خاص .	السادس	الثانى	الثالث	الأول	الرابع
ثالثاً : العوامل الشخصية لخبير الضرائب					
درجة التأهيل العلمى .	الأول	الرابع	الأول	الثالث	الثانى
مستوى الخبرة السابقة .	الخامس	الثامن	الثانى	الثانى	الأول
الانتماء لتنظيم مهنى رسمى .	الثامن	الثالث	الرابع	الرابع	الثالث

وتكشف النتائج التى يتضمنها الجدول رقم (٤) عما يلى :-

(أ) بالنسبة لترتيب الأهمية النسبية للعوامل التى تؤثر فى كفاءة أداء خبير الضرائب لخدمة تصميم المجموعة الدفترية التى تفى بمتطلبات التشريع الضريبى ، يلاحظ أن العوامل التى أثبت اختبار الفروض المتعلقة بها عدم تأثيرها قد احتلت مراكز متأخرة من حيث أهميتها النسبية فى كفاءة أداء خبير الضرائب لتلك الخدمة

أما العوامل التى أثبت اختبار الفروض تأثيرها فى كفاءة أداء خبير الضرائب عند إنجازها ، فلقد جاءت درجة التأهيل العلمى كأول العوامل من حيث أهميتها فى أداء خبير الضرائب لتلك الخدمة ، بينما جاء مستوى الخبرة فى المرتبة الخامسة نظراً لطبيعة تلك الخدمة التى تتصف بأنها روتينية كما سبق الإشارة ، أما العوامل المرتبطة ببيئة خبير الضرائب باستثناء الشكل القانونى ، فلقد احتل نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة المرتبة الثانية . إذ بالرغم من وجود جانب ملزم من قبل بعض القوانين فيما يتعلق بالدفاتر والتقارير ، إلا أنه توجد أنواع من الأنشطة تستوجب إمساك دفاتر وإعداد تقارير بالإضافة إلى تلك التى تلزمها بها القوانين . لذلك أتى عامل التشريعات التى تحكم نشاط المنشأة فى المرتبة الثالثة يليه عامل حجم المنشأة باعتباره أقل عوامل بيئية عميل خبير الضرائب تأثيراً فى كفاءة أدائه لخدمة تصميم المجموعة الدفترية التى تفى بمتطلبات التشريع الضريبى .

(ب) بالنسبة لترتيب الأهمية النسبية للعوامل التى تؤثر فى كفاءة أداء خبير الضرائب لخدمة إعداد واعتماد الإقرارات الضريبية يلاحظ أيضاً أن العوامل التى أثبت اختبار الفروض المرتبطة بها عدم تأثيرها ظهرت فى مراكز متأخرة فى ترتيب الأهمية النسبية ، أما العوامل التى ثبت تأثيرها فلقد جاء ترتيبها فى المراكز المتقدمة وإن كان عامل التأهيل العلمى احتل المركز الرابع وهى نتيجة تتمشى مع ما سبق الإشارة إليه من أن تأثيره يرتبط بالحالات التى يتطلب فيها القانون اعتماد الإقرار الضريبى من أحد المحاسبين القانونيين ، ولذلك جاء عامل الانتماء لتنظيم مهنى رسمى فى المرتبة الثالثة حيث فى مثل هذه الحالات يتم انجاز هذه المهمة بواسطة أحد مكاتب المحاسبة الخاصة وهو العامل الذى جاء ترتيبة فى المركز الثانى وذلك لضمان أداء هذه الخدمة بمستوى عال من الكفاءة الذى يتأثر بدرجة كبيرة بالتشريعات التى تحكم نشاط العميل وهو العامل الذى جاء ترتيبه فى المركز الأول .

(جـ) بالنسبة لترتيب الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب لمهمة الاستشارات الضريبية حصلت العوامل الشخصية لخبير الضرائب على أسبقية ملحوظة فى الترتيب ، وذلك بسبب الطبيعة غير الروتينية لتلك المهمة ، ولما كانت هذه العوامل عادة ما تتوفر بالشكل الذى يحقق كفاءة الأداء فى أشخاص يمارسون المهنة باستقلال ، فإن عامل تبعية خبير الضرائب بمكتب محاسبة خاص جاء أيضاً فى ترتيب متقدم .

(د) بالنسبة لترتيب الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب لمهمة تمثيل العميل أمام الإدارات الضريبية

ولمهمة أعمال الخبرة الضريبية أمام المحاكم يتضح اتفاق هذا الترتيب بالنسبة للمهتمين وإن كانت العوامل الشخصية لخبير الضرائب جاءت فى ترتيب متقدم بالنسبة للمهمة الثانية خصوصاً عامل مستوى الخبرة الذى أتى فى المركز الأول يليه درجة التأهيل العلمى ثم الانتماء لتنظيم مهنى رسمى فهى عوامل على درجة كبيرة من الأهمية من حيث أثرها فى كفاءة أداء مهمة أعمال الخبرة الضريبية أمام المحاكم .

هذا وبمقارنة اتجاه ترتيب عوامل الدراسة التى يتضمنها الجدول رقم (٤) والتى توضح وجهة نظر المشاركين فيما يتعلق بالأهمية النسبية لأثر هذه العوامل فى كفاءة أداء خبير الضرائب للخدمات الضريبية - يتضح توافق هذا الاتجاه مع نتيجة اختبار فروض الدراسة التى يتضمنها الجدول (٣) والتى توضح وجهة نظر المشاركين فيما إذا كانت تلك العوامل تؤثر فى كفاءة أداء خبير الضرائب للخدمات الضريبية أم لا ، وبذلك يستنتج بالدليل الاحصائى الصدق التطابقى Convergent Validity والثبات Consistency فى الإجابات التى أعطاها المشاركين فى الدراسة وهو ما يمكن به الحكم على صدق ما توصل إليه التحليل الإحصائى من نتائج.

خلاصة البحث
ومجالات لدراسات مقترحة

اهتمت الدراسة فى هذا البحث بموضوع على جانب كبير من الأهمية لتطوير وإثراء الممارسة المهنية فى جانب المجال الضريبى ، حيث استهدف البحث محاولة الكشف عن العوامل التى تؤثر فى كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب للمهام الضريبية التى توكل إليه ، واختبار هذه العوامل لتحديد موقف الممارسة المهنية فى البيئة المصرية من تأثير تلك العوامل فى كفاءة أداء الخدمات الضريبية الأكثر تداولاً فى الواقع العملى ، وتحقيقاً لهذا الهدف فلقد تناول البحث فى **قسمه الأول** تحديد مفهوم الخبرة الأكثر ملاءمة للبحث فى مجال المحاسبة الضريبية ، وقد اتضح أن هذا المفهوم يدور جوهره حول الأداء المتميز الذى يتأثر بعوامل عديدة ، وعن طريق الاستقراء والتحليل لبعض الدراسات تم استنباط إطار نظرى للعوامل التى يفترض تأثيرها فى كفاءة أداء خبير الضرائب ، وقد تضمن هذا الإطار ثلاث مجموعات من العوامل ، انطوت المجموعة الأولى على العوامل المرتبطة ببيئة عميل خبير الضرائب ، وقد احتوت على خمسة عوامل .

وحيث تحدد فى **القسم الأول** الإطار النظرى للعوامل التى يفترض تأثيرها فى كفاءة أداء خبير الضرائب ، فقد انتقل الباحث فى **القسم الثانى** إلى تقييم ايجابية هذا الإطار النظرى بدليل ميدانى يؤيد افتراضه بتأثير ما انطوى عليه من عوامل فى كفاءة أداء خبير الضرائب عند انجازه لأحدى الخدمات

الضريبية التى توكل إليه ، والتى حددتها الدراسة الاستكشافية بخمس خدمات ، وقد تطلب الحصول على هذا الدليل إجراء دراسة ميدانية على عينة من المحاسبين الممارسين للخدمات الضريبية فى عدد من مكاتب المحاسبة الخاصة للحصول على أرائهم من خلال قائمة استقصاء احتوت على مجموعة من الأسئلة يتعلق كل منها بتحديد مدى تأثير كل عامل من عوامل الدراسة فى كفاءة أداء خبير الضرائب لكل خدمة من الخدمات الضريبية الخمسة ، ودرجة أهميته النسبية فى هذا التأثير ، وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية الملائمة على البيانات التى أسفرت عنها تفريغ إجابات المشاركين فى الدراسة فى كشوف توضح تكرارات الأراء فى العوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب ، وكذلك قيم تكرارات الأراء فى ترتيب الأهمية النسبية لتأثير تلك العوامل ، وعلى ضوء ما أسفرت عنه نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية **يخلص هذا البحث إلى ما يلى :-**

١ - تتأثر كفاءة أداء خبير الضرائب للمهام الضريبية بالعديد من العوامل حصرتها الاختبارات الاحصائية فى ثمانية عوامل هى : حجم منشأة العميل ، نوع النشاط الذى يزاولة العميل ، تبعية خبير الضرائب وظيفياً لمنشأة العميل ، تبعية خبير الضرائب لمكتب محاسبة خاص ، درجة التأهيل العلمى ، مستوى الخبرة السابقة ، الانتماء لتنظيم مهنى رسمى .

٢ - تتأثر كفاءة أداء خبير الضرائب للخدمات الضريبية بصفة عامة بثلاثة عوامل أساسية هى : نوع نشاط العميل ، التشريعات ذات العلاقة بمنشأة العميل ، درجة التأهيل العلمى لخبير الضرائب ، بينما العوامل الخمسة الأخرى يختلف تأثيرها باختلاف طبيعة الخدمة الضريبية الموكلة إلى خبير الضرائب من حيث كونها روتينية أم غير روتينية .

٣ - بالرغم من تأثير كفاءة أداء خبير الضرائب بالعوامل التى حددتها الدراسة ، فإنها لا تتساوى فى درجة أهميتها النسبية إذ أن منها ما يأتى فى ترتيب متقدم من حيث أهمية تأثيره فى كفاءة أداء خبير الضرائب لخدمة ضريبة معينة ، بينما يأتى هو نفسه فى ترتيب متأخر من حيث أهمية تأثيره فى كفاءة أداء خبير الضرائب لخدمة ضريبية أخرى .

٤ - لم يتضح تأثير عامل تبعية خبير الضرائب وظيفياً للمنشأة التى يؤدى إليها الخدمة الضريبية ، كما أتى فى المركز الأخير لترتيب الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة فى كفاءة أداء خبير الضرائب للخدمات الضريبية محل الدراسة . ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن الدراسة الميدانية قد تم إجراؤها على عينة من الممارسين للمهام الضريبية الذين ينتمون وظيفياً لمكاتب محاسبة خاصة ، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها ، وهو ما يشير إلى ضرورة وأهمية قيام الباحثين لعمل دراسات مشابهة على نوعية أخرى من الممارسين لمهام الضريبة سواء العاملين فى الإدارات المالية بالشركات أو العاملين

بمصلحة الضرائب .

٥ - اقتصرت الدراسة فى تحديدها للعوامل الشخصية لخبير الضرائب التى تؤثر فى كفاءة أدائه على العوامل ذات البعد المعرفى Cognitive ، لذلك فإن تقصى العوامل ذات البعد السلوكى يعد مجالاً يستحق الدراسة والبحث .

٦ - إذا كانت الدراسة قد أثبتت تأثر كفاءة أداء خبير الضرائب بعدد من العوامل البيئية عند انجازه للمهام التى توكل إليه ، فإنه قد تختلف كفاءة الأداء بين خبير ضرائب وآخر باختلاف إدراك كل منهما لتلك العوامل البيئية ، الأمر الذى يستلزم وجود مؤشرات موضوعية لقياس كفاءة أداء خبير الضرائب ، وهو ما يمثل مشكلة بحثية تستحق الدراسة .

هوامش البحث ومراجعه

(1) Brian Erard " Taxation With Representation : An Analysis of The Rolr of Tax Practitioners in Tax Compliance" **Jonrnal of Public Economics** (September, 1993), P. 163.

(2) Sarah E. Bonner, et al., "Expertise in Corporate Tax Planning : The Issue Identification Stage", **Jonrnal of Accounting Research** (Vol,30 Supplement, 1992), P. 1.

(3) Richard Hall, " Som Organizational Considerations in The Professional Organizational Relationship", **Administrative Science Quarterly** (Vol. 12 , 1967), P. 43.

(4) M. Blumenthal and J. Stemrod "The Compliance Cost of the U.S. Individual Income Tax Systems : A Second look after Tax reform" **National Tax Journal** (Vol. 45 , 1992), PP. 188.

(٥) أنظر على سبيل المثال :

- M. Gibbims, "Propositions about the Psycology of Professional Judgment in Bublic Accounting". **Journal of Accounting Research** (No 22 , 1984), PP. 103 - 125 ; J. R. Anderson " Acquisition of Cognitive Skill" , **Psychological Review** (No. 89 . 1982), PP. 369 - 406.

(6) Michael S. Schadewald " Discution of Expertise in Corporate Tax Planning : The Issue Identification Phase " **Journal of Accounting Research** (Vol. 30 Supplement, , 1992), P. 29.

(7) F. Choo and K. T. Trotman " The Relationship Between Knowledge Structure and Judgements for Experienced and Inexperienced Auditors", The Accounting Review (July, 1991). P. 466.

(8) J. Bedard " Expertise in Accounting Myth Or Reality ?" Accounting, Organization and Society (January 1989). , P. 115.

(9) J. S. Davis and I. Solomon, "Experience, Expertise and Expert - Performance Research in Public Accounting, " Journal of Accounting Literature (No. 8, 1989), pp. 150 - 164.

(10) Ibid, pp. 159 - 162 .

(١١) اعتمد الباحث فى ذلك على :

A. H. Ashton, Experience and error Frequancy Knowledge as Potential determinants of audit expertise", The Accounting Review (April, 1991), PP. 218 - 239 ; R. Libby and D. Fredrice, Expertise and Ability to Explain Audit Findings", Journal of Accounting Research (Autumn, 1990), PP. 348 - 67 : D. Frederick, and R. Libby, "Expertise and Auditors Judgement of Conjunctive events", Journal of Accounting Research (Autumn, 1986). PP. 270- 290 .

(١٢) انظر إلى ذلك فى :

P. J. Beck et al., " The Role of Tax Practitioners in Tax Reporting : A Signalling Game, :mimco. (University of Illinois, 1989) .

(١٣) انظر إلى ذلك فى :
J. F. Reinganum and L. L. Wilde. " Equilibrium: Enforcement and Compliance in the Presence of Tax Practitioners "Journal of Law. Economic, and Organization (No. 7 , 1991). PP. 163- 81 .

(١٤) انظر إلى ذلك فى :
J. A. Dubin et al., " The Demand for Tax Return Prepartion Services, Review of Economics and Statistics, (No. 74, 1992), PP, 75- 82 , J. Slemrod, " The Return to Tax Simplification : An Econometric Analysis " , Public Finance Quarterly (No. 17, 1989). PP. 2- 27 .

(15) Sarah E. Bonner et al., Op. cit., 1 - 139.

(١٦) انظر تفصيلات ذلك على سبيل المثال فى :
S. E. Bonner, "Experience Effects in Auditing : The Role of Task - Specific Knowledge, " The Accounting Review (January, 1990), PP. 72 - 92 ; W. Messier, " The Effect of Experience and Firm Type on Materiality / Disclosure Judgements, " Journal of Accounting Research, (Autumn, 1983), PP. 611- 18 ; B. Gaumnitz et al., " Auditor Consensus in Internal Control Evaluation and Audit Program Plannin, " Journal of Accounting Research, (Autumn, 1982), PP. 758- 65 .

(١٧) انظر على سبيل المثال :
Karl Hackenbrack, " The Effect of Experienc with Defferent Sized Clients on Auditor Evaluations of Fraudulent Financial Reporting Indicators", Auditting: A Journal of Practice & Theory, (Spring, 1993), PP. 99- 110 ; Mark E. Hasking, "Client Environment: An Examination of Auditors Perceptions; " The Accounting Review (July 1987), pp. 542 - 63

(١٨) انظر إلى ذلك فى :
AICPA. Statement on Auditing Standards No. 47 : Audit Risk and Materialit in Conducting on Audit (AICPA, 1983) ; Statement on Auditing Standards No. 53 : The Auditors Responsibility to Dedect and Report Errors and Irregularities (AICPA, 1988) ; Statement on Auditing Standards No. 55 : Consideration of The Internal Control Structure in a Fimancial Statement Audit (AICPA, 1988)

(١٩) من أمثلة هذه الدراسات :
A. H. Ashton. op. cit.. pp. 218 - 39: J. Ham et al., : An Empirical Study of Error Character-stics in Accounting Populations", The Accounting Review : (July. 1985), PP. 387 - 406 :
عبدالحميد عبدالمنعم عقده ، « نحو نموذج وصفى لعوامل الأداء فى المراجعة : المجلة العلمية لكلية التجارة (جامعة أسيوط ، العدد الخامس ، سنة ١٩٨٤) » ص ١ ـ ٢٤ .

(٢٠) تم تجميع عدد كبير من الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع فى :
John H. Bowman & John L. Mikesell, "Elected Versus Appointed Assessors and the Achievement of Assessment Uniformity". National Tax Journal (June, 1989), PP. 187 - 88.

(٢١) اعتمد الباحث فى ذلك أساساً على :
Ibid, pp. 181 - 89.

(22) J. Raelim. The Salaried Professionals (New York: Paeger 1984), pp. 1 - 27.
(23) John H. Bowman & John L. Mikesell, op. cit., pp. 181 - 89.
(24) Vincent Geraci J. & James L. Plourde, " The Determinants of Uniform Property Tax Assessment, " Assessor's Journal (December, 1976) pp 235 - 51.
(25) John J. Mikesell, " Privatization in Public Financial Administration : Quality Effects of Property Tax Assessment Contracting", Public Administration Quarterly (Spring, 1987) , pp. 101 - 16.
(26) Richard Hall, op. cit., pp. 40 - 51.

(٢٧) عبدالحى عبدالحى مرعى ، « التكلفة البديلة للتخلف المهنى لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر » مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثانى ، سنة ١٩٨١) ص١-٥٢ .

(28) Sarah E. Bonner et al.,op cit., pp. 1 - 27.
(29) Internal Revenue Servic, Survey of Tax Practitioners and Advisors : Summary of Resuts by Occupation (IRS Research Division, Washington, Dc, 1987).

(٣٠) تتسم العلاقة التعاقدية التى تربط خبير الضرائب بعميله بأنها تولد إلتزاماً مستمراً Continuing Obligation يستوجب أن يقوم خبير الضرائب بإرشاد وإخطار عميله بأحدث التعديلات وآخر التطورات التى تلحق بالتشريع الضريبى ، بينما المراجع العادى يتعاقد سنوياً مع عميله وتنتهى مهمته بتقديم تقريره عن حساباته وقوائمه المالية السنوية .

وبالنسبة لطبيعة المهام التى يقوم بها كل منهما ، فإن خبير الضرائب تقع عليه مهمة تحسين المركز الضريبى لعميله ، بينما ينبغى على المراجع أن يكون محايداً فيما يبديه من رأى فى تقريره . انظر ذلك فى :

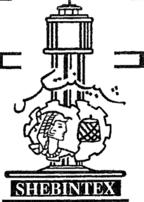
Robert D. Ready. " Legal Responsibility of Tax Practitioners" in Johnson & Brasseaux (ed.) Readings in Auditing Second Edition (Cincinnati, south western Publishing Co., 1965) pp. 252 - 261.

(٣١) الأرقام التى بين الأقواس أوردها الباحث بداية لاستخدامها فى عرض نتائج الدراسة الميدانية ولا تعنى أى ترتيب لتلك الخدمات .

(٣٢) انظر هذه الانتقادات فى :-

محمد عباس بدوى ، « نحو استراتيجية ملائمة للبحث السلوكى فى مجال المحاسبة الضريبية بالتركيز على سلوك الممول » المجلة المصرية للدراسات التجارية (كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد السادس ، سنة ١٩٩١) ص ٣٢٣ ـ ٣٢٥ .

(٣٣) انظر فى : امتثال محمد حسن وأخرين ، مبادئ الإحصاء (الإسكندرية ، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين ، كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٢) ص ٣٩٨ ـ ٤١٥.



تمثـــل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة فى هذا المجال ـ وتلك الحقيقة يؤكدها حجم ونوعية إنتاجها من الغزول وكذلك الإقبال المطرد الذى يلاقيه إنتاجها من هذه الغزول فى أسواق العالم شرقاً وغرباً .

- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السميكة ـ والمتوسطة ـ والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطـــــن ١٠٠ ٪
- **الطرف المفتوح** : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .
- **الغـــزل الحلقــى** : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
- **ومن النمر الرفيعة** : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
- **خيوط الحـــياكة** : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .
- **الخيوط المخلوطة** :
  - بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .
    من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .
  - خيوط الشانيهات بأنواعها المختلفة .
- **الإكريلك** :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتى :

* غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهاى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .
* غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوربا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربى ـ وباقى دول أوربا الغربية ـ وأسواق دول أوربا الشرقية ـ وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية ـ كندا ـ اليابان ـ تايوان ـ وسوريا ـ قبرص ـ تركيا ـ لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم   برقـــياً : شبينتكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ ـ ٣١٤٢٠٠ ـ ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : ـ الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ ـ ٤٨٦٥٢٣٦

ـ القاهـــرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

استخدام الاستراتيجيات الضريبية في أحداث التكيف الهيكلي لتحديث مصر

سمير سعد مرقص
مدير عام بمصلحة الضرائب
زميل جمعية الضرائب المصرية ❖ زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
عضو جمعية الضرائبالدولية ❖ مدرس بالجامعات العربية "سابقاً"

مقدمة :-

إن أى دراسة متأنية لتحديث مصر لا يمكن فصل الأثر الضريبى عنها فهو يمكن أن يكون ذا شق إيجابى لأثره على الادخار والاستثمار والتنمية، كما يمكن أن تكون له آثار سلبية إذا لم تحسن استخدامه .

إن التحديث مرتبط بتوفير الأموال والاعتمادات اللازمة لهذا التحديث وهذا الأمر مرتبط بكفاءة التشريع وكفاءة التطبيق متمثلاً فى كفاءة الجهاز الضريبى ، إن التسريع بالتحديث وزيادة معدله مرتبط بما يمكن أن توفره الضرائب من موارد عامة تساعد الدولة فى هذا الغرض وهذا ما يطلق عليه الأسلوب المباشر للضرائب فى التحديث .

أما الأسلوب غير المباشر وهو الأكثر أهمية وأكثر خطورة فيتمثل فيما يمكن أن تقدمه الأدوات الضريبية من إعفاءات أو تخفيض أسعار أو طرق الإهلاك المختلفة المتبعة أو معالجة نفقات الأبحاث والتطوير والأرباح الرأسمالية وكذلك الإعانات ومسموحات الاستثمار وما يمكن أن تساهم به فى القضاء على معوقات التحديث أو توفير البيئة والمناخ المساعد لذلك أن فكرة التحديث لايمكن فصلها عن عملية التنمية كما لا يمكن فصلها عن فكرة جذب وتنمية التكنولوجيا وكذلك فكرة تعميق التصنيع كما وأن التحديث يهدف ضمن ما يهدف إليه هو تنمية المناطق الأقل حظاً من العمران والفوارق بين الريف والحضر والمناطق العشوائية وخاصة بالنسبة لحظها من الخدمات وزيادة الصادرات عموماً والصادرات غير المنظورة مع التركيز على السياحة والاحلال محل الواردات وزيادة كفاءة المرافق بوجه عام ووسائل الاتصال ، والقضاء على البطالة وجذب المشروعات إلى تحقيق تنمية اقتصادية عالية باختصار فإن التحديث مرتبط ارتباط وثيقاً بالكفاءة الاقتصادية فى المجالات المختلفة.

وإذا كانت الفترة من ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٧ قد ركزت على جذب رؤوس الأموال لمجرد جذبها ، ضخها فى الاقتصاد المصرى دون دراسة اقتصادية تشغيلها أو القيمة المضافة لها على المستوى القومى فإن التنمية والتحديث قد احتلت الأولوية الأولى حالياً كهدف أساسى واستخدمت كل الأدوات لتحقيقه بما فى ذلك الأثر الضريبى .

طبيعة المشكلة

تظهر طبيعة المشكلة فى أن معظم الكتابات تتركز حول الأثر المباشر للضريبة بينما تتجاهل تماماً الأثر غير المباشر وهو الأكثر أهمية من الأثر المباشر ، كما وأن استخدام الأثر الضريبى تركز حول جذب الاستثمارات دون ربط هذا الأثر بالتنمية من جهة والتحديث من جهة أخرى مما قلل كثيراً من إمكانية استخدام الأثر الضريبى فى التنمية أو فى تحديث مصر ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هناك قصوراً فى استخدام الأدوات الضريبية .

فلم يستخدم منها سوى الإعفاء الزمنى أو المدى دون سواه من باقى التأثيرات الضريبية الفعالة فى هذا المجال والتى اتبعتها العديد من الدول .

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى وضع إطار لاستخدام الأثر الضريبى وتوظيفه فى تحديث مصر من خلال التحديث المباشر عن طريق جذب وتنمية التكنولوجيا وتعميق التصنيع ودور الأثر الضريبى فى ذلك أو التحديث غير المباشر عن طريق تنمية المناطق الأقل حظاً من العمران والمناطق النائية وزيادة الصادرات عموماً والإحلال محل الواردات وزيادة كفاءة المرافق العامة والمواصلات والقضاء على البطالة وجذب المشروعات التى تحقق تنمية اقتصادية عالية .

تقسيمات البحث :-

الفصل الأول :

الاستراتيجيات الضريبية والتكيف الهيكلى .

الفصل الثانى :

الدور المباشر للحصيلة الضريبية فى تمويل التحديث .

الفصل الثالث :

دور الضرائب المباشرة فى تحديث مصر .

المبحث الأول :

دور الضرائب فى جذب وتنمية التكنولوجيا .

المبحث الثانى :

دور الضرائب فى تعميق التصنيع .

المبحث الثالث :

دور الضرائب فى المحافظة على البيئة .

الفصل الرابع :

دور الضرائب الغير مباشر فى تحديث مصر .

المبحث الأول :

دور الضرائب فى تنمية المناطق الأقل حظاً من العمران .

المبحث الثانى :

دور الضرائب فى القضاء على البطالة .

المبحث الثالث :

دور الضرائب فى زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات .

الفصل الأول

الاستراتيجيات الضريبية والتكيف الهيكلى

يربط الاقتصاديون دائماً بين التحديث والتنمية المتواصلة وأسلوب التكييف الهيكلى والأخير هو أحد الأساليب الفعالة فى إحداث التنمية والتحديث .

وقد استخدم الباحثون مصطلح سياسات التكيف Adjustment policies كما ذهب آخرون إلى استخدام مصطلح سياسات التكيف الهيكلى Structual Adjustment policies أو سياسات التكيف طويلة الأجل Long Term Adjustment

policies أو ما يرى الباحث استخدام مصطلح استراتيجيات التكيف الهيكلى STRUCTURAL ADJUSTMENT STRATIGIC .

وتبرز الحاجة إلى التكيف عندما تعجز السياسات المالية الحالية ومنها السياسة الضريبية فى تحقيق الدور المنوط بها فى عملية التنمية الاقتصادية ، كما أن الأمر يتطلب رؤية طويلة تتسم بالمرونة والديناميكية وفقاً لكل مرحلة تمر بها الدولة عند تنفيذ برنامج التصحيح والإصلاح الاقتصادى .

وقد ربط البعض (١) بين عملية إعادة هيكلة النظام الضريبى وبعض الأهداف قصيرة الأجل والطويلة الأجل المرتبطة بكفاءة الضريبة وليس جودة وكفاءة التنمية وبالتالى فرص التحديث مثل:

القضاء على التهرب الضريبى ، تحسين الحصيلة الضريبية ، تحقيق الكفاءة الكاملة للإدارة الضريبية ، تبسيط عمليات التحاسب الضريبى ، القضاء على ظاهرة المتأخرات الضريبية ، العمل فى ظل شعار « ألا تكون الضرائب عائقاً أمام الاستثمارات والتصدير » ... إلخ فمثلاً ، قد يكون الهدف الرئيسى هو تحقيق إيرادات ضريبية مناسبة دون أن يكون النظام الضريبى عائقاً أمام الاستثمار والتنمية فى مرحلة التحول نحو اقتصاديات السوق ويمكن بلورة الأهداف الرئيسية السابقة فى أهداف فرعية ولتكن :

- خفض أسعار الضرائب إلى الأسعار السائدة فى الدول الأخرى وخاصة الدول النامية المجاورة والتى تمر بنفس ظروف الاصلاح تحت ما يسمى بالمنافسة الضريبية لجذب الاستثمارات ».
- الإسراع بعمليات التحاسب الضريبى وتبسيط الإجراءات والمعاملات مع المستثمرين .
- تطوير الإدارة الضريبية بشكل جذرى وسريع .
- تخفيض أو ربما القضاء على ظاهرة التهرب الضريبى .

يحتاج برنامج إعادة التكيف الضريبى إلى ضرورة التخلص من النظم الجامدة وغير المرنة فى الأسعار الضريبية ومن الخطوات الكثيرة والبطيئة فى عملية التحاسب الضريبى ومن منطوقة الإدارة الضريبية الحالية ذاتها ، كما أن التكيف الضريبى فى هذه الحالة يجب أن يتم فى صورة استجابة لاختلالات ناجمة عن سياسات داخلية تطبقها الدولة أو دول أخرى تميز بين مرحلة التحول والاصلاح ولكنها تقدم أنظمة ضريبية للمستثمر أكثر جاذبية وشفافية والتى سوف تؤثر بدورها بشكل مباشر على بيئة الإصلاح الاقتصادى فى مصر (٢) .

---

(١) دكتور جمعه شهاب الدين ـ استراتيجيات الإصلاح الضريبى رؤية محاسبية لإعادة التكيف فى ظل تحول المنشآت الصناعية نحو اقتصاديات السوق ـ المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر ، جامعة المنصورة وموضوعه ، استراتيجيات الصناعة المصرية بين الواقع والطموحات ٢٨ ـ ٣٠أبريل ١٩٩٨ ص ٤ .

(٢) يرجع تفصيلاً فى هذا الموضوع إلى الباحث :ـ

- سمير سعد مرقص ـ الهندسة الضريبية كمدخل لإعادة هيكلة النظام الضريبى لمواجهة القرن الحادى والعشرين ـ المؤتمر الضريبى الثالث لكلية التجارة ببنها وموضوعه ما بعد الاطلاع المالى فى مصر رؤية مستقبلية فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين .
- سمير سعد مرقص ـ استخدام الهندسة الضريبية فى تطوير نظر المنازعة الضريبية قضائياً ـ مجلة المال والتجارة يوليو ١٩٩٧ .
- سمير سعد مرقص ـ استخدام الهندسة الضريبية فى تخطيط وتقييم سياسة الإعفاءات الضريبية مجلة المال والتجارة أعداد ٣٤٠ أغسطس ١٩٩٧ ، ٣٤١ سبتمبر ١٩٩٧ ، ٣٤٢ أكتوبر ١٩٩٧ .
- سمير سعد مرقص ـ استخدام الهندسة الضريبية فى قياس أثر الحوافز الضريبية على المستوى القومى مؤتمر الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار والخصخصة الذى أقامته أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فى الفترة من ٢٣ ـ ٢٤ فبراير ١٩٩٧ .
- سمير سعد مرقص ـ الهندسة الضريبية مجلة إدارة الأعمال العدد ٧٧ يونيه ١٩٩٧ .

الآثار الناتجة عن عملية التكيف الضريبى (١)

يتوقف أثر الاصلاحات الضريبية الهيكلية على الظروف المحلية لكل بلد على حده وعلى اختيار التدابير المناسبة ويمكن للإصلاح أن يساعد فى إزالة التشوهات وأن يزيد من مرونة إيرادات النظام الضريبى بجعله أوسع قاعدة وأكثر كفاءة .

يمكن للإصلاحات أن تزيد الطابع السياسى للنظام الضريبى بجعله أكثر شفافية والمساواة فى المعاملة الضريبية وتخفيض الضرائب على المشروعات ودخول رأس المال وتنسيقها مع الضرائب فى الدول الأخرى .

يستند نجاح برنامج التكيف إلى الدعم الحكومى وتحسين جهاز الإدارة الضريبية ووضع نظم عقاب فعالة واستخدام تكنولوجيات المعلومات فى المساعدة على الحد من ظاهرة التهرب الضريبى .

إن تنفيذ بعض التدابير الضريبية الهيكلية قد لا يتطلب كثيراً من الإجراءات الإدارية والتشريعية والتى قد تشمل تعزيز جهود الإدارة الضريبية أو إعادة توزيعها وهيكلتها هى الأخرى .

استمرارية التدابير الضريبية ، قابليتها للاستمرار فى ظل التزام سياسى قوى وإصرار من جانب السلطات على الإصلاح .

لا خلاف على أن التدابير الضريبية الهيكلية لها آثار مباشرة على الموازنة فى الأجل القصير ولا تظهر مكاسبها إلا بعد انقضاء فترة من الوقت ومن الضرورى امتصاص هذه الآثار داخل الإطار المالى العام لبرامج التكيف ويرى الباحث (٢) أن استراتيجية السياسة الضريبية يجب أن تتجه إلى تشجيع الاستثمار فى المشروعات الكبيرة والعملاقة بالقطاعات المختلفة والتى تخدم عملية تواصل التنمية وذلك من خلال الاختيار الواعى للمحفزات الضريبية الى تدفع الاستثمارات الخاصة فى الاتجاه المرغوب فيه من قبل مخططى السياسة المالية والضريبية (٣) مثل الاهتمام بالاستثمارات فى مجالات :ـ

- اجتذاب التكنولوجيا المتقدمة .
- تكاليف البحث والتطوير .
- الإنفاق على الجودة الشاملة .
- الاستثمارات كثيفة العمالة .
- الاستثمارات الموجهة نحو حماية البيئة .
- الاستثمارات التى تتمتع بمزايا نسبية فى الأسواق الدولية .
- التنمية الريفية والصناعات الصغيرة .

وعلى أن تستمر الدولة فى تثبيت ما قدمته من إعفاءات ضريبية وعدم التوسع مستقبلاً فى هذا النمط من الحوافز الضريبية والتركيز على المحفزات الضريبية الداعمة للاستثمار مثل .

- التحفيز بالأسعار الضريبية المنخفضة .
- التحفيز بالإهلاكات المتسارعة لرأس المال .
- التحفيز بالإهلاكات المتسارعة لتكاليف نقل التكنولوجيا والجودة الشاملة .
- التحفيز بإدخال ائتمان ضريبى للاستثمار ضريبية الاستثمار .
- التحفيز بالمنافسة الضريبية السعرية .

(١) بليجرف فرون ـ السياسات الضريبية والتكيف والتثبيت ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، سبتمبر ١٩٩٨ ص ٩ ـ ١١ .

(٢) الأستاذ سمير سعد مرقص ـ نحو نظرية للحوافز والإعفاءات الضريبية وأبعاد تطبيقها ـ جريدة مصر أعداد ٧/٢ . ٧/٩ . ١٦/ ٧ . ٢٣ / ٧ ١٩٩٥

(٣) دكتورة/ نادية موافى عبدالحليم ، دراسة إنتقادية لتاثير المحفزات الضريبية فى القوانين المصرية على مناخ الأعمال ، المجلة العلمية لكلية التجارة ـ فرع جامعة الأزهر للبنات ـ العدد التاسع ، يناير ١٩٩٢ ص ١٩٧ ـ ٢٠٠ .

الفصـــل الثانى
الدور المباشر للحصيلة الضريبية فى تمويل التحديث

إن التحديث لا يحتاج إلى مبالغ ضخمة وفاتورة التحديث فى الدول النامية عادة ما تكون كبيرة وعادة لا تستطيع أن تفى بها مواردها المحدودة ،من ثم فإن حصيلة الضرائب تكون هى البديل أمام هذه الدول لتدبير الموارد المالية اللازمة للتحديث ويختلف درجة اعتمادها على الضرائب المباشرة وغير المباشرة حسب أنظمتها السياسية والاقتصادية وطبيعة توزيع الدخل والثروة والاعتبارات الأخرى السائدة فى المجتمع وبالرغم من عدالة الضرائب المباشرة إلا أن سهولة تحصيل الضرائب غير المباشرة وقلة نفقات جبايتها جعلها تمثل حوالى ٦٣ ٪ من مجموع الموارد العامة ولكن فى مصر بدأت الضرائب غير المباشرة متأخرة بالمقارنة بالضرائب المباشرة فالضرائب الجمركية تقررت بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والضريبة العامة على المبيعات تقررت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وقبلها ضريبة الاستهلاك كانت ضريبة خاصة هزيلة الحصيلة لا يعول عليها - بينما بدأت ضرائب الدخل فى مصر عام ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وفيما يلى جدول يوضح تطور الحصيلة الخاصة بضرائب الدخل من عام ١٩٣٩ حتى الآن موضحاً مدى مساهمة ضرائب الدخل فى الموارد العامة التى تمثل مصدر من مصادر تمويل التحديث وهى تمثل ٤٦ ٪ من الموارد السيادية جميعها .

حصيلة مصلحة الضرائب العامة منذ إنشاءها حتى الآن

م	السنة	الحصيلة بالجنيه
١	١٩٣٨ - ١٩٣٩	٨٤١,٢٣١
٢	١٩٣٩ - ١٩٤٠	٢,٧٨٦,٠٩٠
٣	١٩٤٠ - ١٩٤١	٢,٧٣٨,٢٥٨
٤	١٩٤١ - ١٩٤٢	٢,٧٥٥,٠٢٠
٥	١٩٤٢ - ١٩٤٣	١٢,٦٦١,٢٢٠
٦	١٩٤٣ - ١٩٤٤	١٥,٩١٢,٤٢٨
٧	١٩٤٤ - ١٩٤٥	١٥,٧٧٨,٦٩٤
٨	١٩٤٥ - ١٩٤٦	١٧,٢٧٨,٩٦٧
٩	١٩٤٦ - ١٩٤٧	١٥,٨٥٢,١٢٧
١٠	١٩٤٧ - ١٩٤٨	١٣,٢٦٣,٤٤٥
١١	١٩٤٨ - ١٩٤٩	٢٠,١٤٤,٦٧٥
١٢	١٩٤٩ - ١٩٥٠	١٨,٩٧٧,٩٢٧
١٣	١٩٥٠ - ١٩٥١	٢٤,٠٨٦,٧٢٧
١٤	١٩٥١ - ١٩٥٢	٢٧,٧٢٩,٢١٠
١٥	١٩٥٢ - ١٩٥٣	٢٩,٠٧٧,٠٨٨
١٦	١٩٥٣ - ١٩٥٤	٢٦,٥٦٥,٤٦٧٢٧
١٧	١٩٥٤ - ١٩٥٥	,٨٢٤,٥٢٦
١٨	١٩٥٥ - ١٩٥٦	٣١,٩٩٤,٢٥٢
١٩	١٩٥٦ - ١٩٥٧	٣٦,٢٩١,٠٦٢
٢٠	١٩٥٧ - ١٩٥٨	٤٣,٠٦٩,٢٣٤
٢١	١٩٥٨ - ١٩٥٩	٤٣,٩٢٣,٣١٧
٢٢	١٩٥٩ - ١٩٦٠	٤٤,٢١٠,٦٤٩
٢٣	١٩٦٠ - ١٩٦١	٤٧,٨٩١,٨٠٨
٢٤	١٩٦١ - ١٩٦٢	٧٧,٨٤٠,٠٠٧
٢٥	١٩٦٢ - ١٩٦٣	٤٨,٦٧٨,٣٠٧
٢٦	١٩٦٣ - ١٩٦٤	٦٣,٧٨٥,٩٩٢
٢٧	١٩٦٤ - ١٩٦٥	٧١,٥٩٤,٦٣٨
٢٨	١٩٦٥ - ١٩٦٦	٨٨,٠١٢,٨٨٩
٢٩	١٩٦٦ - ١٩٦٧	١١٣,٢٧١,٠٥٤

م	الســـنة	الحصيلة بالجنيه
٣٠	١٩٦٧ ـ ١٩٦٨	١١٦,٠٠٠,٠٠٠
٣١	١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	١٣١,٣٠٠,٠٠٠
٣٢	١٩٦٩ ـ ١٩٧٠	١٥١,١٢٦,٠٠٠
٣٣	١٩٧٠ ـ ١٩٧١	١٧٤,١١٧,٠٠٠
٣٤	١٩٧١ ـنهاية ٧٣	٢٧١,٢٤٨,٠٠٠
٣٥	١٩٧٣	١٩٠,٩٥١,٥٣٠
٣٦	١٩٧٤	٢٠٢,٧٦٨,٢٠٥
٣٧	١٩٧٥	٢٦٣,٠٢٢,٧١٣
٣٨	١٩٧٦	٣٦٤,٦٣٨,٥٩٥
٣٩	١٩٧٧	٤٧٥,٨٧٤,٠٠٠
٤٠	١٩٧٨	٦٥٥,٥٤٣,٠٠٠
٤١	١٩٧٩ منتصف ٨٠	٩٢٧,٥٧٣,٧٢٨
٤٢	١٩٨٠ ١٩٨١	١,٧٢٠,٠٤١,٩٩٥
٤٣	١٩٨١ ـ ١٩٨٢	١,٨٧٥,٩١٣,٠١٣
٤٤	١٩٨٢ ١٩٨٣	٢,٣٠٥,٣٢٧,٢٤٣
٤٥	١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	١,٩٩٧,١٤٧,٣٧٦
٤٦	١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	٢,٣٥٢,٣٨٨,١٣٥
٤٧	١٩٨٥ ـ ١٩٨٦	٢,٧٩٣,٤٣٥,٣٥٢
٤٨	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	٣,٨٣٩,٣٨٥,٠٢٥
٤٩	١٩٨٧ ـ ١٩٨٨	٣,٣٣٢,٧٦٥,٤٤٦
٥٠	١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	٤,٢٠١,٠١١,٧٥٨
٥١	١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	٥,٣٧٣,٣٠٠,٠٠٠
٥٢	١٩٩٠ ـ ١٩٩١	٧,٧٤٣,٥٠٠,٠٠٠
٥٣	١٩٩١ ـ ١٩٩٢	١١,٨٢٤,٠٠٠,٠٠٠
٥٤	١٩٩٢ ـ ١٩٩٣	١٣,٨٥٨,٠٦٠,٠٠٠
٥٥	١٩٩٣ ـ ١٩٩٤	١٤,٦٦٦,٤٠٠,٠٠٠
٥٦	١٩٩٤ ـ ١٩٩٥	١٤,٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٥٧	١٩٩٥ ـ ١٩٩٦	١٦,٤٦٥,١٠٠,٠٠٠
٥٨	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	١٧,١٢٧,٠٠٠,٠٠٠
٥٩	١٩٩٧ ـ ١٩٩٨	١٩,٠١٠,٥٠٠,٠٠٠
٦٠	١٩٩٨ ـ ١٩٩٩	٢١,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٦١	١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠	٢٣,٢٢٢,٠٠٠,٠٠٠

الفصـــل الثالث
دور الضرائب المباشرة فى تحديث مصر
المبحث الأول
دور الضرائب فى جذب وتنمية التكنولوجيا

مقدمة : -

إن اتقدم الصناعة مرتبط بشكل وثيق بتوفير التكنولوجيا اللازمة للارتقاء بالإنتاجية إضافة إلى جعل المنتجات الصناعية قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية وتوفير التكنولوجيا أما أن يتم عن طريق نقلها من الدول المتقدمة وتطويعها محلياً بشكل مرحلى أو تكوين وخلق التكنولوجيا محلياً إبتداء وفى كلتا الحالتين لن يتم ذلك دون إجراء التجارب والأبحاث والتطوير وتصميم المنتجات ومن ثم فهى الطريق إلى تقدم وازدهار الصناعة سواء من حيث الإنتاجية للوفاء بالاحتياجات المحلية للنفاذ الأسواق العالمية التى تتطلب درجة عالية من الجودة لن تتوفر إلا من خلال تكنولوجيا متقدمة ناتجة عن التجارب والبحوث التى تعتبر عملية مستمرة دورية ويجب التعامل معها ضريبياً كذلك .

إذا سلمنا بأن الأبحاث والتجارب وثيقة الصلة بنقل واستحداث التكنولوجيا فإن الشركات الصناعية ستكون كثيفة الاستخدام لرأس المال لما يتطلبه إنتاجها من تجهيز آلى تتراوح قيمته من ٧٠٪ ـ ٨٠ ٪ من مجموع قيمة الأصول مما يجعل الإهلاك أمراً بالغ الأهمية لتأثيره البالغ على أرباح هذه الشركات وأن أى ميزة فى هذا الشأن تكون مهمة فى جذب الاستثمارات الصناعية لأن أى مشروع صناعى سيعمل على إهلاك أصوله فى أقل فترة زمنية لكى يقلل مخاطر التقلبات التكنولوجية من ناحية واسترداد رأس المال المتمثل فى هذه الأصول فى أقل فترة زمنية من ناحية أخرى ومن ثم فإن أسلوب الإهلاك المعجل لا يعتبر

ميزة كبيرة فى هذا الشأن لامكان تحقيق نفس النتيجة من خلال طريقة القسط المتناقص التى يمكن للمشروعات اتباعها .

ولما كانت جودة الصناعة وإمكانية نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية والمحلية ومواجهة المنافسة الدولية مرتبطة بجودة البيئة ومن ثم فإن نفقات الاستثمارات البيئية يجب إعادة النظر فى معاملتها الضريبية لتشجيع المشروعات على القيام بها بخصمها فى أقل فترة زمنية ممكنة تشجيعاً لها على القيام بهذه المشروعات ودوام صيانة البيئة بمعاملتها بالشكل الذى يعطى للمستثمر ميزة من انفاقها الاوهى استرداد رأس المال المستثمر فيها فى أقل فترة زمنية أو فى سنة إنفاقها وسوف يتناول الباحث هذه التعديلات المقترحة من خلال الفروع القادمة .

الفرع الأول

تشجيع تنمية وجذب التكنولوجيا من خلال تطوير المعاملة الضريبية لنفقات التجارب والأبحاث والتطوير وتصميم المنتجات والتكاليف البيئية

مقدمة : -

تواجه المشروعات مشكلة توسيع وتجديد حدود الطلب على منتجاتها وأصبحت المنافسة السعرية تتراجع أمام المنافسة عن طريق الابتكار والتجديد وهذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية نقل واستخدام التكنولوجيا من ناحية وفهمها واستيعابها من ناحية أخرى توصلاً إلى خلق البيئة التكنولوجية أو تحسينها أى الانتقال من مرحلة الاستقبال إلى مرحلة بناء وإرساء التكنولوجيا داخل البيئة المحيطة لتقوية المركز التنافسى للوحدة أو الصناعة وتحسين منتجاتها ، إن التنافس على إقتناء التكنولوجيا فى ظل بيئة الارتقاء والنمو والديناميكية التكنولوجية هى القادرة على صنع ظاهرة المنشأة العملاقة أو المنشأة الديناصور رغم حداثة عهدها بالصناعة .

وهذا المنهج أوجد نوعا جديدا من النفقات هى نفقات التجارب والأبحاث والتطوير وتصميم المنتجات نظراً للانتقال إلى مرحلة خلق التكنولوجيا الذاتية .

طبيعة وخصائص نفقات الأبحاث والتطوير وتصميم المنتجات

قبل تناول المعاملة الضريبية لنفقات التجارب والأبحاث وتصميم المنتجات سيتناول الباحث الخصائص الأساسية لهذه النفقات مما سيكون له أثر كبير على معاملتها ضريبياً ومن ثم اقتراح الحافز الضريبى المناسب .

فنقل التكنولوجيا يتم بأسلوبين إما النقل الأفقى عن طريق نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة أو تطويعها لتلائم بيئة النشاط الصناعى فى الدول النامية وأما نقلها رأسياً عن طريق جهود المنشأة أو الدولة الذاتية ، والنقل الرأسى للتكنولوجيا أفضل كثيراً للدول النامية خاصة لو توافر لديها الخبرات الكافية واللازمة لذلك ، إضافة إلى أن النقل الأفقى للتكنولوجيا يمثل استنزافاً لموارد الدولة النامية وقد بلغت تكاليفه عام ١٩٨٧ ٢٠ بليون دولار وتقدر هذه التكاليف ب ١٥٠ ـ ٢٠٠ بليون دولار عام ٢٠٠٠ م.

وتنقسم هذه التكاليف إلى قسمين رئيسيين هما : (١) .

أ) تكلفة إقتناء التكنولوجيا ويطلق عليها EM-BODIED OR HARDWARE من خلال تكنولوجيا مجسد فى آلات ومعدات ،كيفية استخدام التكنولوجيا .

ب) تكلفة استيعاب وتشغيل DISEMBODIED OR SOFTWARE من خلال نقل المعرفة الفنية والخبرات العملية والبرامج وتسمى KNOW HOW

(١) دكتور محمد سعيد جنيدى ـ مشاكل معاصرة فى المحاسبة ـ ١٩٩٦ (غير معلوم الناشر) ص ٢٠٥ .

والملاحظ أن تكلفة الأخير أكبر ، كما أن نقلها أصعب وقد بلغ الإنفاق الحكومى فى الولايات المتحدة خلال السنوات ٨٣ / ١٩٨٦ : ١١٠٣ بليون دولار بخلاف ما انفقه القطاع الخاص الذى بلغ خلال عام ١٩٩٣ وحدها ١٤٤ بليون دولار وتتراوح نسبة الإنفاق على البحوث والتجارب الإجمالية سواء بواسطة الحكومة أو القطاع الخاص من ١ - ٢,٥ ٪ من الدخل القومى فى الدول السبع الصناعية وترجع الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة إلى ضعف نسبة ما ينفق فى الدول النامية على البحوث والتطوير وتصميم المنتجات حيث تصل نسبتها فى الدول النامية إلى ٠,٣ ٪ بينما تبلغ هذه النسبة إلى ٣٪ - ٣,٥٪ فى الدولتين العظمتين أما فى مصر فإنها تبلغ ١٪ من الدخل القومى .

فإذا درسنا سلوك هذه النفقات بالنسبة للمبيعات فسوف نجد أن نسبتها تتراوح ما بين ٥ - ١٠ ٪ من قيمة المبيعات وتصل إلى ١٥ ٪ فى الشركة العملاقة الصناعية فيها .

العلاقة بين البحوث والتجارب والتصميمات بالتطوير والصناعة

ارتبط مفهوم البحوث والتجارب والتصميم بالمجال الصناعى أكثر من باقى المجالات الأخرى كما ارتبط مفهوم كل من البحوث والتجارب والتصميمات بالتطوير فقد أوضح مجلس معايير المحاسبة FASD هذه العلاقة فيما يلى :-

البحوث : هى عمليات البحث المخطط أو الفحص الدقيق والذى يهدف إلى إكتشاف معرفة جديدة على أمل أن تفيد هذه المعرفة فى تنمية منتج أو خدمة جديدة أو عملية أو أسلوب فنى جديد أو التوصل إلى تحسين هام لمنتج أو عملية إنتاجية قائمة فعلاً .

التطوير : هو ترجمة لنتائج البحث أو أى معرفة أخرى إلى خطة أو تصميم المنتج أو عملية إنتاجية أو فى شكل تحسين هام لمنتج أو عملية انتاجية قائمة فعلاً سواء كان الهدف هو بيع المنتج أو استخدامه ويشمل هذا التركيبات الأساسية والتصميمات واختيار بدائل المنتج ووضع النماذج الأصلية والعمليات البدائية للمصنع .

المعالجة المحاسبية لنفقات البحوث وتصميم المنتجات

ثارت العديد من المشاكل بصدد القياس والمعالجة المحاسبية لهذه النفقات من جهة وظهورها فى التقارير الخارجية والقوائم المالية من جهة أخرى لأن نتائج أنشطة البحوث والتجارب والتصميمات غير ملموسة فى كثير من الأحيان ويصعب قياسها بدقة .

كما وأن الفوائد الناتجة عنها لا تحقق إلا بعد فترة طويلة نسبياً من انفاقها ، أن نتائج هذه الأنشطة غير مؤكدة وصعوبة ربط هذه الأنشطة بالإيرادات الناتجة عنها حتى فى حالة نجاحها والتدخل بين مشروعات البحوث ذاتها مما يجعل الفصل والتخصيص صعباً خاصة فى ظل التأثير المتبادل لهذه الأنشطة .

وغنى عن البيان أن البحوث والتجارب والتصميمات سالفة الذكر سوف تعود بفوائد مباشرة رغم الصعوبات التى سبق الإشارة بشأن القياس وتخصيص هذه النفقات للإيرادات فهى تتيح المشروعات الصناعية ابتكار منتجات وعمليات صناعية جديدة ويجعل المشروع أو الشركة تكتسب شهرة عالمية وعلمية وتجعل منتجاتها قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية إضافة إلى أن هذه المنشآت تكون قادرة على جذب المتخصصين ذوى المهارات العالية فى هذا النوع من النشاط . إضافة إلى قدرتها المستمرة على إقامة التكنولوجيا المستوردة مع البيئة الصناعية السائدة فى الدول الصناعية إضافة إلى تحقيقها عائداً أكبر على الأموال المستثمرة يشجع على المزيد من البحوث والتجارب والابتكار والتحسين المستمر وزيادة رقم المبيعات مع تخفيض تكلفة الوحدة المباعة مما يؤدى إلى تقديم منتج عالى الجودة بسعر تنافسى

أو تخفيض تكلفة المنتج الحالى إضافة إلى تحسين الدائم فى الجودة كل ذلك يجعل المنشآت قادرة على الجمع بين تحقيق الهدف الاقتصادى والهدف الاجتماعى وزيادة رفاهية المجتمع والبيئة المحيطة بالصناعة .

المعاملة الضريبية الحالية لنفقات التجارب والأبحاث وتصميم المنتجات

تجرى المعاملة الضريبية الحالية على اعتبار نفقات التجارب والبحوث نفقات ايرادية يتم توزيعها على عدد من السنوات غالباً ما تكون من ٣ - ٥ سنوات ولما كان تطوير الإنتاج فى المشروعات الإنتاجية وخاصة الصناعة منها يمثل أولوية مطلقة فى ظل ظروف المنافسة الدولية والتطورات التكنولوجية المتلاحقة باعتبار أن الأبحاث والتجارب هى المدخل والأسلوب الذى تنتهجه المشروعات فى تطوير الإنتاج (١) .

كما وأن هذه الأبحاث والتجارب لن تقتصر على المشروع الإنتاجى فقط ولكن سوف تستفيد منه المشروعات الأخرى فى نفس القطاع مما يؤدى إلى نمو التكنولوجيا ليس فقط فى المشروع ولكن فى البيئة الصناعية والقطاع الصناعى ككل - وهذا يؤدى إلى مزيد من التقدم التكنولوجى وتحقيق وفورات اقتصادية على مستوى المشروع ومستوى الاقتصاد القومى ككل يؤدى بدوره إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، وحتى تستطيع الشركات والمشروعات المحلية منافسة الشركات الدولية فلا بد من تكبد إنفاق مبالغ طائلة على هذه الأبحاث والتجارب ليس لفترة محددة ولكن باستمرار لملاحقة التطورات التكنولوجية مما يجعل من غير المناسب توزيعها على عدد من السنوات وأن أهم حافز لتشجيع ذلك هو منح مزايا وحوافز ضريبية تتمثل فى حق هذه المشروعات فى استهلاك المبالغ التى تحملتها كأبحاث وتجارب فى سنة حدوثها بعد أن تحولت إلى مصروف دورى فى ظل التنافس على الجودة الذى هو مدخل للأسواق العالمية .

ويرى البعض (٢) أن إهلاك نفقات الأبحاث والتجارب فى سنة تحققها يمثل ائتماناً ضريبياً لهذه المنشأة إلى الحد الذى يكون هذا الائتمان واضحاً وصريحاً وليس ضمنياً ولكن الأمر يتفاوت بين المنشآت فى استخدام هذا الائتمان الضريبى مما يجعل هناك ضرورة إلى فصل تأثير هذا الحافز الائتمانى لنفقات البحوث والتجارب خلافا لما كان سائدا من أن التأثير الضريبى لنفقات البحوث والتجارب يكون ضمنياً فى شكل الموارد والإمدادات والمستهلكين والعملاء الذين سوف يستفيدون بدورهم من التأثير الضريبى بشكل ضمنى .

وأوضحت هذه الدراسة وجود زيادة ملحوظة فى الإنفاق على التجارب والبحوث مع وجود ائتمان ضريبى خاص بها باختصار المدة التى تستبعد فيها أو استنزالها من الإيرادات فى سنة حدوثها مما يكون له موقف إيجابى على حملة الأسهم وأن ٧٢,٨ ٪ من زيادة الجودة ترجع إلى نفقات الأبحاث والتجارب أوضحت هذه الدراسة بأن يكون الائتمان الضريبى الصريح فى هذه الحالة لا يقل عن ٧٥ ٪ من هذه النفقات بدلاً من الثلث السائد فى العديد من الدول خاصة فى الدول التى تعتبر فيها نسب الضرائب مرتفعة إضافة إلى تأثيرها على قيمة الاستثمارات وانخفاض التكاليف للوحدات المنتجة والإنتاجية ذاتها مما يعتبر استهلاكا فى سنة حدوثها أو فى أقصر فترة ممكنة مع استمرارية هذه النفقات حافزاً مناسباً بهذه المشروعات .

(١) الأستاذ سمير سعد مرقص - استخدام الهندسة الضريبية فى تخطيط وتقييم السياسات والإعفاءات الضريبية - مؤتمر الهندسة الضريبية ودورها فى تشجيع الاستثمار والخصخصة الذى تقيمه أكاديمية السادات فرع طنطا - ٢٣ - ٢٤ فبراير ١٩٩٧

(2) PHILIP G Berger - Explicit Qnd Implicit Tax Effects of The r & d Tax credit journal of Accounting research Vol 31 no Autumn 1993. pp. 131 - 170.

المبحث الثانى

دور الضرائب فى تعميق التصنيع

إن هدف التحديث لا يقتصر على مجرد التوجه للتصنيع ولكن استمرار هذا الاتجاه فى شكل تعميق التصنيع بحيث لا يقتصر هذا النشاط على مجرد تجميع المكونات أو الصناعات البسيطة أو البداية أو بعض الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة الضئيلة ولكن يجب تعميق التصنيع Industralization in Depth وذلك باختراق الصناعات الاستراتيجية والإليكترونية والدقيقة عالية الجودة وعالية الكفاءة .

وأى مستثمر صناعى بالذات يبحث عن استرداد استثماراته وخاصة تلك التى تتمثل فى أصول ثابتة فى أقصر فترة ممكنة ومن ثم فإن نظام إهلاك الأصول له تأثير كبير على قرار الاستثمار وخاصة بالنسبة للصناعات الاستراتيجية وأن تعميق التصنيع الذى هو مدخل من مداخل تحديث الدولة اقتصادياً يتأثر بشكل كبير بطرق الإهلاك التى تسمح بها الأنظمة الضريبية لأنها تؤثر على الدخل بعد حساب الضريبة من جهة وكذلك تؤثر على استرداد قيمة الأصول أو المقدرة على استردادها فى أقصر فترة ممكنة وخاصة أن طول فترة الإهلاك قد تحمل فى طياتها خسائر جسيمة للمشروع متمثلة فى أخطار التقادم التى غالباً لا تعترف بها الأنظمة الضريبية كما وأن استرداد قيمة الأصول فى أقصر فترة ممكنة يخفض من حالة عدم التأكد تجاه التغييرات التكنولوجية والخسائر التى قد تنجم عنها نتيجة الأضرار لاحلال أصول جديدة محل الأصول المتقادمة قبل نهاية عمرها الإنتاجى على الأقل من ناحية الأعباء التحويلية .

كل ذلك يجعل العلاقة وثيقة بين المعاملة الضريبية للإهلاك وتعميق التصنيع .

وسوف يتناول الباحث على سبيل المثال أثر كل من الإهلاك المعجل والإهلاك الإضافى على الاستثمار الصناعى وأثر كل منها على تحقيق وفورات حقيقية للمشروعات .

مؤجلاً مناقشة الحوافز الأخرى ومناقشتها عند تناول دور الضرائب فى تشجيع التصدير .

الإهلاك الإضافى :

الإهلاك الإضافى يحسب كتكاليف عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، ولا يخصم من القيمة الدفترية للأصل .

والإهلاك العادى هو الذى يتم استزال قيمته من قيمة الأصل أى أن الإهلاك الإضافى يمثل مسموحات ضريبية تحمل على الإيرادالخاضع للضريبة كتكاليف ضريبية فقط ولا يخصم من تكلفة الأصل الثابت لأنه لا يمثل نقصا فى قيمة الأصل .

وأنه طالما أن الإهلاك الإضافى لا يخصم من تكلفة الأصل الثابت فبالتالى لا يرحل إلى مجمع الإهلاك ويترتب على ذلك أنه عند قياس الأرباح الرأسمالية عند بيع هذه الأصول أو عند الحصول على تعويضات عن إهلاكها فلا يدخل الاهلاك الإضافى فى الحسبان لأنه لا يؤدى إلى نقص فى قيمة الأصل .

والإهلاك الإضافى يساعد على تخفيض الوعاء الخاضع عند استقطاعه وتقرر فى ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديله بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

الإهلاك المعجل :

الإهلاك المعجل يعمل على السماح للمشروعات الاستثمارية بإهلاك قيمة الأصول الرأسمالية المستخدمة فى وقت أقل من الوقت المحدد لها ضريبياً (١) .

واستخدام أسوب معجل الإهلاك يؤدى إلى

(١) الأستاذ سمير سعد مرقص - أثر تعديل الاهلاك المعجل إلى إضافى على الاستثمار والتمية - مجلة إدارة الأعمال العدد ٨٢ يونيو ١٩٩٨ - س ٤١ ، ٤٦ .

تخفيض الالتزامات الضريبية فى السنوات الأولى من عمر الأصل وزيادتها فى السنوات المقبلة .

ويرى أحد الفقهاء (١) أن هذا الأسلوب يعتبر قرضاً بدون فائدة تقدمه الحكومة للمستثمر ، وهذا القرض متمثلاً فى مبالغ الضريبة التى يتم توفيرها فى السنوات الأولى من عمر الأصل الخاضع للإهلاك وأن استخدام أسلوب معجل الإهلاك له ما يبرره بالنسبة لتقليل عمر الأصل .

ويرى البعض (٢) أن المشروع كان أكثر توفيقاً فى معالجة الاستهلاك الإضافى فى ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ مقارناً بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ إذا جاز القانون رقم ١٥٧ إمكانية الجمع بين الاستهلاك العادى والاستهلاك الإضافى ، وهذا يتمشى مع الغرض من الاستهلاك الإضافى فى أن يكون حافزاً للاستثمار والتجديد .

كما أكد البعض (٣) ذلك بأنه لا يترتب على خصم الإهلاك الإضافى تأثير على مقدار وفترة الإهلاك العادى وتطبيق القواعد الخاصة به دون النظر إلى الإهلاك الإضافى .

كما ذهبت مصلحة الضرائب إزاء هذا الإهلاك أول الأمر (٤) إلى أنه لا تعارض بين ما يحتسب للمنشأة من استهلاك إضافى وبين ما يحتسب لها من استهلاكات حقيقية حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو أعمال وذلك إعمالاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون رقم١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ثم إنتهت (٥) إلى أنه عند حساب القسط الأول للاستهلاك العادى للآلات الجديدة يمكن أن يتم ذلك بعد خصم قيمة الاستهلاك الإضافى من قيمة الأصل ولكن يراعى ألا تزيد قيمة الاستهلاك الإضافى والاستهلاكات العادية عن تكلفة الأصل .

أثر تقرير الاهلاك المعجل والإضافى على الاستثمار الصناعى (٦) .

يرى أحد الفقهاء (٧) تسمية الاستهلاك الإضافى والاستهلاك المعجل بـ " الخصم الاستثمارى " باعتباره أحد الأدوات التى تستخدمها الأنظمة الضريبية لتشجيع الاستثمار واستبدال الآلات القديمة بغيرها جديدة لتجديد أدواتها لمتابعة التطورات الفنية والتكنولوجية فى الصناعة أو النشاط عن طريق منح إعفاءات ومزايا

أ) الإهلاك الإضافى يؤدى إلى سرعة استرداد تكلفة هذه الآلات من الأرباح وتحقيق وفورات ضريبية Tax Saving وليس تأجيل الضريبة Deffered Tax وكذلك تحسين موقف التدفقات المالية ورأس المال العامل والهدف من هذا التشجيع هو أثر الإحلال والاستبدال على رفع الكفاية الانتاجية وتحسينها عن طريق التوسعات الرأسمالية وكذلك أثر ذلك على عمليات المشروع الجارية .

---

(١) دكتور محمد ريحان حسين ـ دور الحوافز الضريبية فى توجيه الاستثمارات وأثرها على الدخل الضريبى ـ المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ـ العدد الثالث ١٩٨٨ ص ١٠٢ .

(٢) دكتور صبرى عبدالحميد السجينى « دراسة لملاءمة المعالجة الضريبية للاستهلاكات فى الضريبة الموحدة فى ضوء الاتجاهات المحاسبية والضريبية بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبى السادس بكلية التجارة ـ جامعة عين شمس وموضوعه الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين بين التطبيق والتشريع المقام فى ١٨ ، ١٩ مارس ١٩٩٥ .

(٣) الأستاذ محمد حامد عطا ـ تحديد الربح الضريبى للأنشطة المختلفة (غير معلوم الناشر) ١٩٩٢ ص ٧٦ .

(٤) التعليمات التنفيذية للفحص رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن الاستهلاك الإضافى الصادر فى ٢٣ / ٢ / ١٩٨٦ والتعليمات التنفيذية رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن احتساب الاستهلاك الإضافى الوارد بالمادة ٢٤ من قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (لا يحتسب الاستهلاك الإضافى إلا فى حالة الدفاتر المعتمدة) الصادرة فى ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٨ .

(٥) مصلحة الضرائب ـ الإدارة المركزية للتدريب ضرائب الدخل ـ شرح أحكام القانون فحص الحسابات ـ التقدير الإجراءات ـ الجزء الأول ١٩٩١ .

(٦) الأستاذ سمير سعد مرقص التعديلات المقترحة لزيادة كفاءة وفعالية الإهلاك المعجل فى ظل الضريبة على أرباح شركات الأموال النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية العدد ٣٧ نوفمبر ١٩٩٨ ص ١٠١ ـ ١٢٣ .

(٧) دكتور زكريا محمد بيومى قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته منشأة المعارف ١٩٨٧ ص ٣٤٨ .

وهذا سوف يودى إلى زيادة الأرباح مستقبلاً وبالتالى تعويض ما أفقدته الخزانة العامة من ضرائب مستقبلاً

ويرى البعض (١) أنه كلما زادت الحوافز الإيجابية الممنوحة بواسطة الحكومة والمتمثلة فى شكل تخفيض أو تأجيل الالتزام الضريبى كلما زادت القوة الدافعة للاستثمار من جانب المولين وبالتالى يساهم مساهمة فعالة فى خطة التنمية ومن ثم فإن الاستهلاك الإضافى يكون مفيداً للاستثمار عندما يكون متوافقاً مع الحوافز الضريبية الأخرى ومع ذلك فإن الإجازة الضريبية للشركة أو الائتمان الضريبى للاستثمار يمكن أن يلغى أو يبطل الفائدة المرتبطة بالإهلاك الإضافى لأن هذه التخفيضات الكبيرة فى السنوات الأولى تكون غير ذات قيمة ولكن دراسة هذا الأثر فى حالة حوافز ضريبية أخرى سيسفر عن اتجاه المعدل الضريبى الحدى الفعال للانخفاض مما سيؤدى إلى إلغاء أثر الإعفاء فى ظل الإجازة الضريبية.

أ) الإهلاك المعجل (نظام استرداد التكلفة المعجل) (ACRS) ACCELERATED COST RECOVERY SYSYEM) هو أحد هذه الأنظمة بهدف تحقيق العبء الضريبى بقيمةالفارق الزمنى للضريبة المؤجلة (٢) ويأخذ شكلين :

أ - تعجيل المبالغ المخصومة من الإيرادات وإرجاء احتساب الدخل .

ب - تأجيل دفع الضريبة إلى حين تحديد الضريبة الفعلية المستحقة .

ويرى البعض (٣) أن تأجيل الضريبة فى حالة الاستهلاك المعجل تظهر أهميته كمصدر تمويل عند الحاجة لرأس المال العامل لاستخدامه فى التوسع وكذا تكلفة النقود ومعدل الفائدة .

ويرى مجلس معايير المحاسبة FASB أن الضرائب المؤجلة التى تنشأ عن تطبيق الإهلاك المعجل يجب أن يظهر فى الميزانية كبند مستقل يقع بين مجموعة حقوق الملاك ومجموعة الخصوم

وتؤدى المعالجة السابقة إلى تحسين وضع حقوق الملكية عند استخدام نسب التحليل المالى والاستهلاك المعجل قد ينشأ اختيارا بأن يلجأ المشروع إلى اتباع طريقة القسط المتناقص فيستهلك معظم تكلفة الأصل فى السنوات الأولى أو جزء كبير منها او يتم عن طريق التشريع بأن يسمح القانون للمشروعات والمنشآت بالإهلاك نسبة معينة مرتفعة من تكلفة الأصل فى السنة أو السنوات الأولى لعمر الأصل وذلك فى ضوء ما أنتجته أغلب التشريعات الضريبية بترك حرية اتباع طريقة الإهلاك المناسبة للممول بشرط أن يستمر فى اتباعها من سنة لأخرى حتى لا يلجأ للتلاعب لتحقيق وفر ضريبى عن طريق تغيير طريقة الإهلاك وتطبيقا لسياسة الثبات المحاسبية ويعد الإهلاك المعجل من أهم أساليب محاربة التضخم (٤) .

ويعتبر الاستهلاك المعجل من قبيل الفروق الزمنية Timing Differences وهى الفروق التى تنشأ فى أحد الفترات أو بعضها ثم ترتد فى فترات أخرى (٥) ويرى البعض (٦) أن أسلوب معجل الإهلاك يعد أكثر الحوافز الضريبية جاذبية المستثمر الأجنبى والمحلى فى مجال القرارات

(١) الأستاذة / مارى سعد - الاستهلاك الإضافى دراسة تحليلية مقارنة - محاضرة ألقيت فى رابطة مأمورى الضرائب بتاريخ ١٩٩٣/٢/٧

(٢) الدكتور محمد ريحان مرجع سابق ص ١٣١.

Leon B Hashower and Willam Ferrara "Defered Taxes and Consalid ation Management Accounting December 1985 pp 57 .

3 - Steven j. Tynan " Available Techniques To Save maney through deferring the mony to pay income Taxes " Taxation for Accountants jan 1982 11 - 12

4 - james . w Compbell and Another : Planning can Substantially decrease the impact of inflation " Taxation for Accountants April 1981 pp. 228 .

دكتور عبدالقادر حلمى - المحاسبة الضريبية - دار النهضة العربية ١٩٨٥ .

5 - "Ara. G. volkan and josph. C. Rue" the Case Against Taxes " Management Accounting March 1985 pp. 30 - 31 .

6 - Hichs S. A. op. cit pp. 716.

الرأسمالية فى حالتى ثبات وزيادة العائد وهما الحالتان الأكثر توقعاً وكذلك فى المشروعات التى تتعرض لمخاطر عالية لأنه يساعد على سرعة استرداد تكلفة الاستثمار بما يحققه من استقطاعات ضريبية كبيرة ويؤدى تطبيق هذا الأسلوب إلى زيادة معدلات الاستثمار لأن المستثمر لكى يستفيد من هذا الحافز عليه أن يزيد حجم استثماراته فى أصول جديدة تلك الأصول التى تكون متقدمة تكنولوجياً وتفيد فى عملية التنمية كما يرى البعض (١) أن أسلوب معجل الإهلاك يكون أكثر فاعلية فى التشجيع على الاستثمار من الإعفاء من ضريبة الدخل للأسباب التالية :ـ

١ ـ إنه يمثل حافزاً قوياً بالنسبة للمشروعات التى تتطلب استثمارات كبيرة لرأس المال والتى يمثل معامل إهلاك أصولها رقماً كبيراً.
٢ ـ يساعد المشروعات التى تسعى للنمو وليس المشروعات التي بلغت مرحلة النضج .
٣ ـ يمكن المشروعات القائمة من الاستفادة بالاستهلاك المعجل بالنسبة لاستثماراتها الجديدة .

●● ولكن يكون هذا الأسلوب غير فعال فى جذب الاستثمارات فى المشروعات التى لا يمثل إهلاك الأصول فيها أو الاستثمارات فى الأصول الثابتة مبلغاً كبيراً مما يقلل من فاعلية هذا الحافز ويجعلها تبحث عن حافز آخر أكثر مناسبة لها .

ب ـ الاهلاك الإضافى .

الاهلاك الإضافى هو مزية ضريبية تتقرر إلى جانب الإهلاك العادى ويمكن الجمع بينه وبين نسب الإهلاك المتناقص ولا أثر على تكلفة الأصل أو صافى الريح أو تكلفة الإنتاج ولا يتم معالجتها فى الحسابات أو تسجيلها وأنما تظهر فى الإقرارات الضريبية مخصومة من صافى الريح المحاسبى وقد لجأت الدول المختلفة إلى منح الإهلاك الإضافى كإعفاء أو ميزة ضريبية لتشجيع المشروعات ومن هذه الدول كندا ـ اليابان ـ الولايات المتحدة بعد أن اتضح للممولين أن الفروق الزمنية محدودة الفائدة بل وقد تكون ضارة بالممول عند ارتفاع أسعار الضرائب فى السنوات الأخيرة للأصل ويعتبر الإهلاك الإضافى من قبيل الحوافز والإعفاءات التى تقرر فروقاً دائمة PERMANENT DIFFERENCES للممولين والمنشآت لأنها مزايا حقيقية لا تأتى من ترحيل وتأجيل الضريبة من فترة لأخرى (فروق زمنية) فلوكانت نسبة الإهلاك الإضافى هى ٢٥٪ وكانت قيمة الأصل ١٠٠٠٠٠ جنيه وكانت قيمة الخردة المقدرة ٨٠٠٠ جنيه لكان الوفر الحقيقى ٩٢٠٠٠ ٪ ٢٥٪ × ٣٢ ٪ = ٧٣٦٠ جنيهاً بشكل دائم وليس مؤقتاً لكان كما هو الحال فى الإهلاك المعجل إضافة إلى إمكانية تحقيق نفس مزايا الإهلاك المعجل من خلال القسط المتناقص .

ومن مزايا الإهلاك الإضافى أيضاً جعل فترة استرداد تكاليف الاستثمارات فى هذه الأصول أقل ما يمكن كما يمثل احتياطياً عاماً لتدعيم المركز المالى للمنشأة بصفة عامة (٢) .

يتضح مما تقدم أن تقرير الإهلاك المعجل ذات الفائدة محدودة ولا تحقق مزايا كبيرة للمنشأة بل يمكن تحقيقه بدون تشريع عن طريق اتباع القسط المتناقص بل إن العديد من الدول تحولت من منح الإهلاك المعجل كحافز ضريبيإلى الإهلاك الإضافى بينما تعكس الحالة المصرية وهو التحول من الإهلاك الإضافى إلى الإهلاك المعجل وهى استراتيجية سلبية يجب العدول عنها لا تحدث التكيف الهيكلى المطلوب للتنمية أو التحديث .

(١) الدكتور عبدالفتاح سلام ـ السياسة الضريبية للدول المختلفة ـ دار النهضة العربية ١٩٧٠ ص ١٧٨ ـ ١٨٠ .

(٢) الدكتور على زين ـ المراجعة دراسة تطبيقية غير معلوم الناشر ١٩٩٥ ص ٨٥ . دكتور محمد ريحان حسنين (مرجع سابق) .

المبحث الثالث

دور الضرائب فى المحافظة على البيئة

معالجة نفقات الاستثمارات البيئية

البيئة مجموعة من الموارد النادرة الي يجب المحافظة عليها واعتبارها من الأصول البيئية (١).

كما انتهت هذه الدراسات (٢) إلى أن التكاليف الجدية للأضرار البيئية أعلى من التكاليف الجدية لمكافحة التلوث مما جعل الدول الأوربية تتجه لفرض ضرائب مرتفعة على السلع التى تضر بالبيئة (٣).

مما جعل الدراسات (٤) تتجه إلى استخدام الأثر الضريبى فى المحافظة على البيئة وتنميتها ومنها التمييز بين المشروعات بالإعفاءات طبقاً لأثرها على البيئة سواء عند الإنشاء ومنها التمييز بين المشروعات بالإعفاءات طبقاً لأثرها على البيئة سواء عند الإنشاء أو بتخفيض الضريبة المستحقة على أرباحها .

ويقترح الباحث (٥) استهلاك هذه النفقات فى حالة ضخامتها وكونها نفقات ايرادية مؤجلة فى سنة انفاقها وليس على عدد من البنوات أو فى فترة قصيرة نسبياً لأنها نفقات تتسم بشبه الثبات ولتشجيع هذه الشركات على استرداد هذه النفقات فى أقصر فترة ممكنة مما يمثل تخفيفاً للأعباء الضريبية أسوة بنفقات البحوث والتجارب .

الفصل الرابع

دور الضرائب غير المباشرة فى تحديث مصر

المبحث الأول : -

دور الضرائب فى تنمية المناطق الأقل حظاً من العمران .

اتجهت الدولة إلى الخروج من الوادى الضيق بخلق مجتمعات عمرانية جديدة كما قامت بإنشاء مناطق صناعية وكذلك تعمير المناطق النائية وتشجيع إنشاء المشروعات بها وتذبذب دور الدولة بين التركيز على الهدف الاقتصادى وحده أو الجمع بينه وبين الهدف الاجتماعى كما تعكسه القوانيت المختلفة .

أولاً : الإعفاءات والتيسيرات والمزايا الواردة فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ قبل توحيد الضمانات والحوافز الواردة به فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

حفل القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بالعديد من التيسيرات والإعفاءات لتشجيع المواطنين الأفراد والشركات على المضى بخطى سريعة نحو إنشاء وتنمية المدن الجديدة واتاحة الفرصة لرأس المال الوطنى مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتهيئة الجو المناسب للاستثمار لذلك .

كان نص المادة ٢٤ مع عدم الاخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر أو الإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة ١٦ من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعفى أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاول نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون

---

1 - El serefi - Salah, the proper Calculation of income from depletable natural resources Environmental accounting for sustainable development the wold bank washinton d,c 1989 17.

2 - veeables g. c r and impsey k. w internal audit 3 cd butter worth london 1991 p 33 - 8 .

(٣) دكتور محمد موسى عثمان الهندسة الضريبية وحماية البيئة مؤتمر الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار والخصخصة الذى اقامته أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ـ طبقا بتاريخ ٢٣ ـ ٢٤ فبراير ١٩٩٧ ص ٢٢ .

4 - ven ables & impses op cit p 391.

(٦) دكتور ابراهيم حماد حماد على ـ تأثير العوامل البيئية فى المشروعات محاسبياً وضريبياً بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبى الثامن لكلية التجارة جامعة عين شمس وموضوعه دور النظام الضريبى فى تشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل للشباب المنعقد بتاريخ ٢٣ ـ ٢٤ مارس ١٩٩٦ .

من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها (١) كما تعفى الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها (٢) .

وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوال .

كما تنص المادة ٢٥ من نفس القانون على أنه تعفى من الضريبة العامة على الايرادات (٣) .

الإعفاءات الضريبية الخاصة بأعمال المقاولات .

ورد المشرع بصفة أساسية فى نص المادة (٢١) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ففى الوقت الذى قررت فيه المادة رقم ٢٤ من القانون المذكور إعفاءات ضريبية تسرى على أرباح المشروعات والمنشآت التجارية والصناعية بصفة عامة جاءت المادة رقم ٢١ من ذات القانون لتقرر هى الأخرى إعفاءات ضريبية تسرى بصفة خاصة على ما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذاً لأحكام القانون .

بالإضافة إلى ذلك فإن المادة رقم (٢١) المشار إليها قد اشترطت تطبيق الأحكام الواردة فى كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاته على الإعفاءات الضريبية المقررة بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال

تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه .

وهذه الإعفاءات والحوافز جعل هذه المجتمعات تنمو فى فترة وجيزة مما يشمل أفضل استغلال للموارد المتاحة وتوفير حياة أفضل للمواطنين سواء داخل هذه المجتمعات أو خارجها فالمواطن فى هذه المجتمعات أصبح يتمتع بسكن صحى كامل المرافق كما بدأت الخدمات تدريجياً ومتطلبات المعيشة تتوفر تدريجياً عن طريق الأسواق وبدأت الخدمة الطبية تتجه نحو المجتمعات وبدأت شركات المقاولات تساهم بدورها فى بناء المجتمعات التجارية والحرفية والمهنية والأسواق والعيادات لاستكمال تحسين معيشة العاملين فى هذه المجتمعات وشجعها فى ذلك ما كانت توفره الدولة من أرض رخيصة ومرافق وإعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات سواء للشركة التى تقوم ببناء هذه المجتمعات أو النسبة للشاغلين الذين سوف يباشرون من نشاطهم فيها .

ولعل هذا النص لم يتضمن فقط إعفاء وحوافز على إقامة المشروعات والشركات والمجتمعات العمرانية الجديدة ولكن ساهم أيضاً مساهمة فعالة فى تحقيق الهدف الذى تضمنه القانون فى المادة (١) فبدأت الدولة فى توفير الأرض بالمجان أو بسعر رمزى لإقامة المشروعات عليها وكذلك لإقامة المساكن للعاملين فى هذه المشروعات حتى تساهم فى توطينهم واستقرارهم فيها وقامت الشركة العقارية بدورها نشاط ملحوظ فى بناء المساكن وإقامة أحياء بأكملها روعى فيها أن تكون متكاملة من مدارس وخدمات وأسواق ومتاجر ومستشفيات وحدائق وطرق

(١) الغيت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بموجب القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٩٣ المعدل لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإقرار الضريبة الموحدة .

(٢) الغيت الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها بموجب القانون رقن ١٧٨ السابق الاشارة إليه واصبحت هذه الايرادات خاضعة للضريبة الموحدة بسعر خاص .
كما سبق إلغاء هذه الضرائب بصدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حيث أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ قد صدر فى ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(٣) اصبحت الضريبة العامة على الدخل بموجب القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ثم الغيت بموجب القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون الضريبة الموحدة .

داخلية ومعارض لمنتجات هذه الشركة داخل المجتمعات العمرانية لديها للسكان بسعر التكلفة وإضافة بنية أساسية جديدة .

ثانياً : فى ظل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ (١) فى شأن ضمانات وحوافز الاستثمار .

رغبة من المشرع فى جمع كل الضمانات والحوافز الخاصة بالاستثمار فى قانون واحد فقط نص على الغاء المواد ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٨٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة فى المادة الرابعة من مواد إصدار هذا القانون وأصبحت :

١ ـ الشركات والمنشآت العاملة فى المجتمعات العمرانية الجديدة يتقرر لها الإعفاء لمجرد عملها فى النطاق المكانى للمجتمع العمرانى الجديد ولكن يتقرر لها من خلال مزاولتها نشاط من الأنشطة المنصوص عليها من فى المادة (١) من مواد هذا القانون وهى :-

- استصلاح واستزراع الأراضى البور والصحراوية أو أحدهما .
- الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى .
- الصناعة والتعدين .
- الفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحى .
- النقل المبرد للبضائع والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية ومحطات الحاويات وصوامع الغلال .
- النقل الجوى والخدمات المرتبطة به بشكل مباشر .
- النقل البحرى لأعالى البحار .
- الخدمات البترولية المساندة لعمليات الحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل الغاز .
- الاسكان الذى تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإدارى .
- البنية الأساسية من مياه شرب وصرف وكهرباء وطرق واتصالات .
- المستشفيات والمراكز الطبية والعلاجية التى تقدم ١٠ ٪ من طاقاتها بالمجان .
- التأجير التمويلى .
- ضمان الاكتتاب فى الأوراق المالية .
- رأس المال المخاطر .
- انتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية .
- المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية .

ويستفاد مما تقدم :

أ) أن القانون قرر الإعفاءات بالنسبة للأنشطة وغاير بالنسبة لمدد الإعفاء حسب الأماكن التى يتم مزاولة النشاط فيها وروعى فى المدة أن تنسجم مع توجيهات الدولة فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية الجديدة والمناطق النائية والمناطق خارج الوادى القديم .

ورغبة فى تحقيق استفادة أكبر للمشروعات العاملة فى هذه المناطق لتعميرها وتنميتها

---

(١) نشر فى الجريدة الرسمية العدد ١٩ (مكرراً) فى ١١ مايو ١٩٩٧ .

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ باللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ونشر فى الوقائع المصرية ـ العدد ١٧٦ (تابع) فى أغسطس ١٩٧٠ .

وتشجيع الخروج من الوادي إلى مناطق غير مأهولة خارجه ويمكن أن تتوافر فيها فرص المعيشة والاستثمار .

ب) أنه لم يتمتع بالإعفاء سوى المشروعات التى حددتها الدولة فى أولوياتها وليس أى نشاط يتم مزاولته فى المجتمعات العمرانية الجديدة أو المناطق الصناعية أو المناطق النائية أو خارج الوادى القديم .

ج) أن المشروعات المخاطبة بالإعفاء هى مشروعات متعلقة بالتنمية بوجه عام ولكن علاقاتها أقل وأضعف بالنسبة للتنمية البشرية والسكانية كالمستشفيات والمدارس والخدمات بأنواعها والنقل بين هذه المجتمعات وباقى المدن والأسواق والمقاولات ... إلخ من الأنشطة المرتبطة ارتباطاً جوهرياً بالتنمية البشرية والسكانية .

وترتب على ذلك النتائج التالية : -

١ - أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ كان أفضل كثيراً بالنسبة للتنمية البشرية والسكانية بالمقارنة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

٢ - لا يجب أن تكون التنمية الاقتصادية فى المجتمعات الجديدة على حساب التنمية البشرية والسكانية والاجتماعية لأن التحديث يعنى رفع المستوى المعيشى فى الجهات الأقل حظاً من العمران أى الاهتمام بالتنمية البشرية .

٣ - إن العديد من المشروعات قد وظفت المليارات فى بناء المجمعات التجارية والإدارية فى ظل الإعفاء المقرر فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذى كان الإعفاء فى ظله يتم على أساس مزاولة النشاط فى المجتمع العمرانى بصرف النظر عن نوع النشاط .

٤ - أن هناك أنشطة عديدة مثل الأطباء والمحاسبين والمهندسين وغيرهم من المهنيين الذين تحتاجهم هذه المجتمعات ولازمين للتنمية البشرية فيها أصبحوا خارج نطاق الحوافز والإعفاءات .

٥ - لم يتضمن هذا القانون أو قانون الضرائب على الدخل أى حوافز لتشجيع المحافظة على البيئة وتنميتها .

٦ - أصبحت هذه المدن مقصداً وهدفاً للباحثين عن سكن أو الراغبين فى المعيشة بعيداً عن ضجيج المدينة فى المنتجعات التى نشأت بجوار وعلى مشارف هذه المدن وأدى بدوره إلى تحسين الحياة فيها بالمقارنة بالمدن الجديدة ومن ثم كان يجب أن يكون فى استراتيجية المشرع الضريبى تحسين الحياة لهؤلاء البشر لأن هذه المدن الجديدة هى نواة لتحديث المدن المصرية الحالية المكتظة بالسكان .

المبحث الثانى

دور الضرائب فى القضاء على البطالة

تعتبر البطالة من المشاكل التى تعوق التحديث ، بل وتلقى بأعباء كبيرة على ميزانيات الدول متمثلة فى إعانات البطالة ودعم الطبقات الفقيرة فى الدول التى تتبع هذه الأنظمة مما يدفع إلى إدخال تعديلات ضريبية هيكلية واستراتيجية من شأنها زيادة مساهمة كل من شركات الأموال وشركات الأشخاص فى القضاء على البطالة أو على الأقل التخفيف من حدتها لضمان سرعة التنمية والتحديث وتوظيف النظام الضريبى لتحقيق هذا الهدف .

وهنا يثور السؤال عن مدى كفاية الحوافز التى تضمنها القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل لخدمة غرض القضاء على البطالة أو التخفيف من حدتها والإجابة على هذا السؤال تتطلب استقراء النصوص التى نظمها المشرع لهذا الغرض وهى كما يلى :

أ - بالنسبة للأشخاص الطبيعيين :

ينص البند خامساً المادة ٣٦ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على إعفاء أرباح المشروعات الجديدة التى أقيمت أو تقام بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية والممولة كلياً أو جزئياً من الصندوق وذلك لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط كما اعتبرت المادة ١ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ (١) أن المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية هى أحد المجالات التى يسرى فى شأنها هذا القانون .

كما نصت الم[illegible] هذا القانون على أن تستكمل الشركات والمنشآت والمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية القائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون والتى تزاول نشاطها فى المجالات المشار إليها فى المادة (١) من هذا القانون مواد الإعفاء المنصوص عليها فى المادتين السابقتين إذا كانت مدد الإعفاء المقررة لها لم تنته فى ذلك التاريخ .

وبالتالى ساهمت الضرائب من خلال هذه الحوافز فى السيطرة على نسبة البطالة ولكن يثور السؤال هل أصحاب المشروعات الممولة من الصندوق هم فقط دون سواهم من باقى أصحاب المشروعات الذين يعتمدون على التمويل الذاتى هم الذين يحصلون على الإعفاءات المقررة فى هذا القانون بينما باقى أصحاب المشروعات الصغيرة أو الصناعات الحرفية المغذية التى يعتمد عليها كثيراً فى القضاء على مشكلة البطالة بعيداً عن تضخم الجهاز الإدارى للدولة والمشروعات الاقتصادية ببطالة مقنعة لا يتمتعون بأى إعفاءات، مما جعل استراتيجية القضاء على البطالة أو الحد منها وبالتالى قصور التكيف الهيكلى بين التشريع الضريبى والهدف الاقتصادى فى السعى نحو القضاء على البطالة .

ب - بالنسبة لشركات الأموال :

ينص البند ٨ من المادة ١٢٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل على أعفاء أرباح

(١) الجريدة الرسمية ـ العدد ١٩ (مكرراً) فى ١١ مايو ١٩٩٧

الشركات الصناعية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وتستخدم خمسين عاملاً فأكثر .

ويسرى الإعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج .

ويشترط للتمتع بالإعفاء أن يكون لدى الشركة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنتظمة من حيث الشكل وفقاً للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة فى هذا الشأن .

وهذا النص كسابقه قد امتلأ بالقيود التى تحول دون الاستفادة منه ويتساءل الباحث عن الحكمة من اقتصار التمتع بهذا الإعفاء على النشاط الصناعى وهو نشاط ليس كثيف الاستخدام للعمالة بعكس الأنشطة التجارية وأنشطة الخدمات وأن مجرد خلاف حول تحديد رقم الربح يسلب الشركة الحق فى الحصول على هذا الإعفاء من ناحية ومن ناحية أخرى فإن انخفاض عدد العمال فى أحد أشهر السنة عن خمسين عاملاً قد يجعل الشركة عرضة لفقد هذا الإعفاء كما جعل هذا النص كسابقه أيضاً يفتقد الاستراتيجية ويعانى من قصور فى التكيف الهيكلى يحول دون تحقيق الهدف من إقراره .

المبحث الثالث
دور الضرائب فى زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات

إن أحد مجالات التحديث هو الصناعة التى تفتح أبوابا واسعة أمام الدول لتصدير منتجاتها إلى الدولة الأخرى لأن التحديث والتجديد يجب أن يجد طريقة إلى الاسواق العالمية فى شكل صادرات والتى يعول عليها كثيراً فى تعادل وإصلاح الميزان التجارى وميزان المدفوعات وهذا الأمر فى غاية الأهمية وغاية الخطورة نظراً لأن تخلف الدول فى سباق الصادرات الدولى يؤدى إلى نتيجتين فى غاية الخطورة هما :-

أ - زيادة الواردات وهذا يؤدى فى الأجل الطويل إلى الاعتماد على المنتجين والمصدرين الأجانب وبالتالى هبوط واضمحلال الصناعة الوطنية تدريجياً أمام المنتجات الأجنبية وعدم استطاعتها حتى تلبية الاحتياجات الداخلية إضافة إلى التخلف التكنولوجى .

ب - زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتدبير الواردات فى الوقت الذى يكون فيه رصيد واحتياطى هذه الدول من هذه العملات ضئيلاً بسبب نقص الصادرات وبالتالى سيؤدى إلى تراجع عملاتها أمام باقى العملات وانخفاض قيمتها تدريجياً وهبوطها الحاد خاصة عند حدوث أى طلب طارئ أو غير اعتيادى عليها .

ومن ثم فإن قضية الصادرات مرتبطة بقدرة الدولة ومركزها المالى المتمثل فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى من ناحية وكذلك له تأثير على مركز ووضع عملتها المحلية مقابل

باقى العملات الأخرى وأن أى إصلاح ضريبى يجب أن يبدأ من المعاملة الضريبية لقضية الصادرات ، بل إن التحدى الذى يواجه الاستراتيجية الضريبية والتكيف الهيكلى هو فى الحقيقة مواجهة قضية الصادرات وهى المحك فى نجاح أى استراتيجية ضريبية أو فشلها وكذلك هى البرهان على قدرة التشريع على مواجهة التكيف الهيكلى .

موقف المشرع الضريبى من تشجيع وزيادة الصادرات

أ - تناول المشرع فى الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين بعض المحفزات لتشجيع التصدير ابرزها ما جاء فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والتى تنص على أنه . "بالنسبة لأرباح المنشآت الصناعية عن نشاطها الصناعى والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فإنه يدخل منها فى وعاء الضريبة الثمانية آلاف جنيه الأولى من صافى الربح وما يزيد على هذا القدر فى الوعاء بنسبة ٨٠ ٪ للنشاط الصناعى ، ٧٠ ٪ لنشاط التصدير .وهذا إعفاء جزئى يتناول نسبة من الإيرادات بعد حد معين خاضع مما يجعل صغار الموردين فى وضع أسوأ من كبار المصدرين لأنه مع كبر حجم الصادرات ستزداد نسبة الاستبعاد من الوعاء وهذه التفرقة بين صغار المصدرين وكبارهم لا مبرر لها وغير دستورية ولا تحقق هدفاً استراتيجياً أو هيكلياً .

ب - بالنسبة لشركة الأموال .

ميز المشرع بين أرباح شركات التصدير والشركات الصناعية من جهة وباقى الشركات بالنسبة لسعر الضريبة فنص فى المادة ١١٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل على أنه يكون سعر الضريبة ٤٠٪ من صافى الأرباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا :-

(أ) أرباح الشركات الصناعية عن نشاطها الصناعى والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٣٢ ٪ .

(ب) أرباح شركات البحث عن البترول وإنتاجه من غير الجهات المنصوص عليها فى البند ٤ من المادة ١١١ من هذا القانون فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠,٥٥ ٪ .

ويرى الباحث :-

أن المعاملة الواردة فى كل من الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على أرباح شركات الأموال غير كافية لتحقيق استراتيجية زيادة الصادرات والتكيف الهيكلى المناسب وأن الضريبة المحققة من هذا النشاط فى كل من الأشخاص الطبيعيين وشركات الأموال لا تتعدى ٧٠ مليون جنيه بينما مكاسب إصلاح ميزان المدفوعات والميزان التجارى وإعادة التوازن بين الجنيه المصرى وباقى العملات الأجنبية والاحتفاظ باحتياطى مناسب من هذه العملات يحقق مكاسب بمليارات الجنيهات مما يتطلب الإسراع بإعفاء صادرات الأسخاص الطبيعيين وشركات الأموال من ضرائب الدخل تشجيعاً لهم على زيادة الصادرات مع البدء فى إجراء دراسة شاملة بواسطة كل الأجهزة المعنية للوصول إلى رقم صادرات ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وأخذ كل المتغيرات العالمية والمحلية فى الحسبان حتى تتحقق الصحة والكفاءة الاقتصادية وكلاهما أحد مظاهر التحديث كما وأنها أحد أدواته .


مصر للتأمين
الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ / ٢٠٠٠
ISO 9001
مع وثيقة الحماية والاستثمار
بلاش تحسبها لوحدك.. تعالى نحسبها معاك
لو عمرك ٣٥ سنة
مدة التأمين | والقسط الشهرى | يستحق لك فى نهاية مدة التأمين: مبلغ التأمين + الأرباح المتوقع تقبضها
١٥ سنة | ١١٥ جنيه | ٢٠٠٠٠ جنيه + ٢٨٥٠٠ جنيه
٢٠ سنة | ٨٤ جنيه | ٢٠٠٠٠ جنيه + ٣٨٠٠٠ جنيه
٢٥ سنة | ١٤.٦٠ جنيه | ٢٠٠٠٠ جنيه + ٤٧٥٠٠ جنيه
وذلك طبقاً لآخر معدل معتمد لتوزيع الأرباح
لدينا وثائق تناسب كافة الدخول والأعمار
خبراؤنا فى انتظارك .. لمساعدتك فى الاختيار
الإدارات المركزية ٤٤ ش الدقى - الجيزة، ت ٧٤٩٦٨٥٤ - ٠٢/٣٣٥٥٣٥٠
القاهرة ٧ ش طلعت حرب - القاهرة، ٢٩٣٢٦٠٠ - ٠٢/٢٩١٧٤٠٦
الإسكندرية ٦٦ طريق الحرية ت، ٠٣/٤٨٤٧٢٥٠
القناة ميدان عرابى برج عرابى - الإسماعيلية، ٠٦٤/٩١٥١٥٧
وسط وغرب الدلتا ٢٥٥ ش الجلاء - طنطا ت، ٠٤٠/٣٣٢٦٢٠٨
شرق الدلتا ٨ ش الجيش - برج المحافظة - المنصورة ت، ٠٥٠/٢٢١٠٩٦٢
قبلى ٢٨ ش الجمهورية - سوهاج ت، ٠٩٣/٣٢٢٢٧٤
Email:misrins4@tedata.net.eg